تابع الحلقات المنشورة في الأعداد السابقة: المسألة النقابية منذ عام 1955 ودور الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والحزب الشيوعي وحزب ا قلال

تتمة محور التطورات السياسية المنشور في العدد 22

بقلم؛ أحمد بناني

ويجب الاعتراف هنا أن الخطر المزعوم لثورة الإقطاع المصطنعة على كيان الدولة قد استفاد منه القصر كوسيلة للضغط علينا للتعاقد معه عند تأسيس حكومة عبد الله إبراهيم. وكانت نتيجة هذا التعاقد الرمزي بين القوى الشعبية وبين الملك أن وضعت على الرف المشكلة الدستورية. وقد كنا ممثلين ببعض إخواننا المسؤولين في الحزب داخل هذه الحكومة، ويحق لنا اليوم أن نتساءل إلى أي حد لم نكن مخطئين في تجميد المطلب الدستوري، حتى أظهرت التجربة بعد سنتين بصفة قاطعة أنه يستحيل نجاح أي إصلاح في دائرة الحكم المطلق القائم.

وأخيرا أدركنا بعد إقالة حكومة عبد الله إبراهيم أن كل تعاقد مع القوى المحافظة لا قيمة له ما لم يكن على أساس برنامج واحد ومحدد، وإلاّ، يصبح ممثلو الحركة التقدمية في الحكم بمثابة رهائن تستغلها الرجعية لتزكية سياستها وتضليل الرأي العام. واليوم قد اتخذنا موقفا واضحا في الميدان الدستوري، لا ينبغي لنا أن نصحح خطأ بارتكاب خطأ آخر. فمن الواجب ألا نترك الناس يعتقدون أن كلمة دستور بمثابة كلمة سحرية تحل سائر المشاكل. ففي رأيي أنه يتعين على الدستور، حتى لا يكون شعارا مضللا، أن يضمن ممارسة الحرية العامة ممارسة فعلية تمكن من تتبع السلطة ومراقبتها، وأن يضمن كذلك الحيلولة دون المؤثرات الأجنبية على السياسة الوطنية.

والمهم فيما يخصنا هو أن يعرف الدستور مختلف السلطات، ويحدد مسؤوليتها أمام الشعب وأن يقيم مؤسسات شعبية صحيحة. فالقرينة الدستورية إذن انما هي جزء من المشكلة الديموقراطية لأنها تطرح مسألة المشاركة الواسعة للجماهير الشعبية في تسيير الشؤون العامة، وهي لا تنفصل عن مسألة تنظيم الجماهير وتعبئتها كأضمن وسيلة لفرض تحقيق هذا المطلب الشعبي.

وهي لا تنفصل كذلك عن معركتنا ضد الاستعمار، إذ لا يكفي أن وجه ضرباتنا لنظام الحكم المطلق في الميدان السياسي وحده، بل ينبغي كذلك إضعاف حلفائه في الميدان الاقتصادي، وهم المستعمرون وال إقطاعيون والبرجوازية التجارية الطفيلية. ولهذا السبب فإننا لا نختلف مع النظام في المشكلة الدستورية وحدها، لأن الدستور إنما هو إطار للعمل، ووسيلة إضافية للمزيد من تنظيم الجماهير وتعبئتها ضد الاستعمار الجديد. وان الذي يحدد موقفنا من النظام أكثر من أي شيء آخر هو موقفنا العدائي من الاستعمار.»

صحيح أن فشل حزب الاستقلال (ثبت ذلك من عام 1956 إلى عام 1958) كانت له انعكاسات عميقة على مختلف فئات الحزب، ما سيؤدي بالجناح الديناميي الشاب والراديكالي إلى مغادرته وتأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية مع «الزملاء النقابيين» [10].

كان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يبرز، بعد بضعة أشهر، في ميدان النضالات السياسية، ومنحه الاتحاد المغربي للشغل [11] قوة ومضموناً.

هذا التجميع، الذي اعتبر خزان كل القوى الشعبية التي كانت ترفض طريق «الاستسلام» الذي اختاره حزب الاستقلال والبرجوازية الكبرى، لم يؤدي مع ذلك، إلى تغييرات نوعية هامة.

لن نتناول هنا التحليل الخاص والمنهجي لهذا الحزب، بل لن نأخذ سوى العناصر الضرورية للتفكير الذي يجب استخلاصه من هذا الفصل.

كان بن الصديق وعبد الله إبراهيم أول من غادر حزب الاستقلال عام 1958. وفي عام 1959، انخرطت المركزية برمتها في الانشقاق. إن الاتحاد المغربي للشغل، الذي كانت طموحاته إلى الزعامة جلية، يرى منذ البداية في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بصفته حركة تهدف إلى مساعدته وليس هيئة مستقلة للنضال والمعارضة. كانت المشكلة مطروحة منذ البداية وموضوع تسوية ماكرة. إذ أن قرار الانضمام إلى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية اتخذته الهيئات المركزية، لكن لم تنخرط فيه النقابات المهنية والاتحادات المحلية. انتقلت المركزية النقابية إلى داخل الحزب ولكن بطريقة ملتفة، مدعية بالمقابل أنها الوسيط الوحيد بين الأجراء والحزب. (دعوة النقابيين إلى الانخراط فردياً وليس جماعياً في التشكيلة الجديدة. يجب أن تعمل النقابات داخل الحزب على غلبة التصورات النقابية وإخضاع كل أطر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لأوامر المركزية النقابية). علاوة على ذلك، إذا شاركت المركزية في صنع قرار الحزب على أعلى مستوى، قد تدعي عدم تجنيد النقابات في اتخاذه. إنها مناورة ماكرة تمنحها إمكانية انتقاء اجراءات الحزب، وعلى المدى الطويل حق النقض. يعمل هذا الاجراء والحالة هذه على بناء السيطرة الأولية للنقابة بفضل مركزة بنيتها التي تتعارض مع لامركزة هيكل الحزب.

سيؤثر ذلك على حياة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ويقلص هوامش مناورته بقدر توجهاته السياسية. سيتعين على الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بالفعل تطوير جميع أنواع سياسات التحالف [12]، أحيانًا مع القصر [13] في لحظة حكومة عبد إبراهيم، وطوراً مع حزب الاستقلال (الكتلة الوطنية). بينما، منذ إنشائها وبوجه فشل حزب الاستقلال، تبين أنها الأداة السياسية البرجوازية الوحيدة المنطقية، والتي تريد العمل من أجل «مغرب متقدم ومزدهر حيث قد تتمتع القوى الشعبية بدرجة من الرفاهية، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك»، وستقدم برنامجًا برجوازيًا متماسكًا. بادئ ذي بدء من خلال مهاجمة مصالح الإمبريالية، ثم باختيار إصلاح زراعي، كانت ترغب في تحقيق دمقرطة حياة البلد الثقافية والتعليمية والاقتصادية والسياسية. وانطلاقاً من سياستها الاقتصادية والضريبية والصناعية، تبدو كالأداة الساعية إلى تحقيق ثورة ديمقراطية برجوازية.

كان يفترض تحقيق برنامجها أن تجند كل قوى البروليتاريا والحرفيين وتجار البرجوازية الوسطى في النضال، قوى أعاق تطورها وتقدمها تأخر تطور الرأسمالية في هذا البلد.

وهكذا، كان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يفهم شعار «اتحاد المغرب العربي»، بصفته السبيل الوحيد لتوسيع السوق الاقتصادية وبالتالي تفادي الاختناق الذي فرضته الإمبريالية

التتمة على الصفحة 23

المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم
جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 15 يوليوز 2024

لا خلاص سوى بالنضال الموحد

تقرأ-ون في هذا الملف

- «من النهر إلى البحر»: نضال فلسطين لتقسيم الأرض ضد استراتيجية الرفض الإسرائيلية

ملحق خاص

- البطريركية و/أو الرأسمالية: إعادة فتح النقاش

- الصهيونية ومعاداة الصهيونية وإزالة الصهيونية

الرأسمالية تقتل : الأمراض المهنية وجداولها

- إيران: انتخابات بدون ناخبين

- أقانوانين- إملشيل: احتجاج ضد استنزاف ثروات المنطقة حوار مع مناضل من المنطقة

أقانوانين- إملشيل: السكان مصرون على الاعتصام والسلطة تُعد للقمع

ملاحظات لشبكة تقاطع للدفاع عن الحقوق الشغلية بصدد الوظيفة الاجتماعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

لا خلاص سوى بالنضال الموحد

افتتاحية المناضل-ة

يوم 10 يوليوز الجاري تعرض شغيلة الصحة للتنكيل بالعاصمة، لمنع مسيرتهم نحو «البرلمان»، وراجت بكثافة صورة مناضل في معمعان التصدي للقمع، بجانب قاذفة مياه تصب حمولتها المضغوطة لتشتيت المحتجين-ات، حاملا لواء كتب عليه: «لا شيء غير النضال». خلاصة قديمة متجددة. تعمل دولة رأس المال على ضبط الساحة الاجتماعية بمناورات «الحوار الاجتماعي» وشتى آليات «الوساطة»، وبالقمع كلما استنفذت تلك المناورات مفعولها. ويدفع تلاشي الانتظارات الواهمة إزاء «الحوار» إلى استخلاص أن «لا شيء غير النضال». إنها خطوة أولى على طريق استرجاع النقابات العمالية لوظيفتها، أي استعادتها بعد أن توغلت قياداتها في مساعدة الدولة على تمرير خططها العدوانية إزاء الشغيلة. لكنها خطوة فقط... فلا يكفي أن يقتنع هذا القطاع أو ذاك بلا جدوى شيء آخر غير النضال، ويسير في تصعيد الخطوات النضالية وحده بمعزل عن مكونات الطبقة العاملة الأخرى. فالنضال القطاعي أبان عن حدوده في سياق هجوم شامل، أولا على كافة مكونات الوظيفة العمومية، وأيضا بقوة أشد على شغيلة القطاع الخاص.

الأصل في بناء مركزيات نقابية، كاتحادات على صعيد وطني، أن تلبي الحاجة إلى نضال موحد لقسم الطبقة العاملة المنظم، مع الدفاع كذلك عن الشغيلة غير المنظمين وحفزهم لكي يتنظموا. هذا ألِفُ باء النقابة، ألِفُ باء المنظور الطبقي. لكن ظروفا تاريخية، سمتها العامة هيمنة بيروقراطيات وقوى سياسية غير عمالية على الحركة النقابية جعلتها مبتعدة عن منظور طبقي، وزاد هذا الابتعاد على مر العقود، وما يزال مستمرا. وقد بلغ الآن مستوى نوعيا من تبعية الأجهزة النقابية المتحكم فيها بيروقراطيا للدولة، واشتغالها كأدوات ضمن آليات تدبير الدولة للمسألة الاجتماعية في بعدها العمالي.

ويمثل تفكيك الوحدة العمالية حسب القطاعات إحدى آليات التحكم البيروقراطي التي تضعف أواصر التضامن. وهو ما يفيد الدولة إذ يتيح لها تجزيء المطالب، والانفراد بهذا القطاع وبعده ذاك إلى أن تهزم الجميع. ولا شك أن أوهاما مضرة تساعد على إنجاح هذه العملية، بمقدمتها اعتقاد أن الانعزال بمطالب خاصة بالقطاع سيسهل تلبية الدولة لها، وهو اعتقاد ضال وشائع كان من دوافع ظهور التنسيقيات الفئوية.

لقد كرست البيروقراطية النقابية منظورها القطاعي لدرجة أن معارك كبيرة، وغير مسبوقة خيضت بمنطق قطاعي، فكان أحَدَ أسباب تعثرها في بلوغ كامل أهدافها. وحراك التعليم مثال بارز. فقد انطلق واستمر ثلاثة اشهر في سياق حابل بنضالات أخرى في قطاعات عمومية رئيسية، وذات حجم عمالي كبير. تلك كانت حالة قطاع الجماعات الترابية وقطاع الصحة والعدل. لكن عوض أن تنضَّم القطاعات تلك إلى بعضها في كفاح موحد يكون نواة لاستنهاض عامة الشغيلة المنظمين بمختلف المركزيات، واصل قطاع التعليم حراكه وحيدا، وحتى دون وحدة داخلية مكتملة، إلى أن بلغ ما يمكن لقطاع وحيد أن يبلغه. لم تشهد الساحة العمالية أي تضامن بالإضراب مع قطاع التعليم، فكان ما كان من نتائج خلفت حالة إحباط عامة.

بعد إخماد حراك التعليم، نهض شغيلة الجماعات الترابية، منفذين برامج نضال كثيفة متتالية. لقيت تجاهلا من وزارة الداخلية. وها هو قطاع الصحة يتقدم بدوره ببرامج تصعيد وحده في مواجهة الدولة. هذه الأخيرة تفكر بمنطق إجمالي/ قوامه الدفاع عن مصلحة البرجوازية والحلفاء الإمبرياليين بفرض سياسة إجمالية بجهاز ممركز، موحد لإرادة من تدافع عن مصالحهم. وفي الجانب الآخر حركة نقابية مفككة الأوصال، تناوش قطاعا بعد قطاع. ماذا ستكون النتيجة دون توحيد النضالات؟ دلت تجارب عديدة على هزالة ما ينتزع بمناوشات معزولة وسهولة استرداده بعد حين. يجب توحيد الفعل العمالي بين القطاعات المناضلة بما يخلق دينامية نضال تنجر إليها سائر القطاعات.

عوض هذا التوحيد المفضي إلى إضراب عام يجبر الدولة على التنازل، درجت قيادات نقابية على التلاعب بسلاح الإضراب العام، والتحكم الشديد بمختلف جوانبه، من مطالب وكيفيات تنفيذ وتفاوض، ما أفرغه من محتواه، وأفقده الاعتبار في أنظار الشغيلة، ما فاقم الميول القطاعية والفئوية الانطوائية.

هذا فيما قيادات أخرى تتحاشى كليا الإضراب العام، وتتجنب كل ما من شأنه خلق ديناميات نضالية بالتدخل الفوقي المباشر والمتعسف لإطفاء المعارك. وخلْف كلا الموقفين من الإضراب العام، التلاعب بالتحكم والامتناع الكلي، يكمن موقف سياسي يوحد كل البيروقراطيات النقابية، موقف الحفاظ على ما يسمى «السلم الاجتماعي»، أي استمرار الحرب الطبقية التي تتعرض لها الطبقة العاملة وعامة الكادحين.

هيمنة هذه البروقراطيات المتعاونة مع الدولة، والاقتصار على مسايرتها، دون سعي لبناء معارضة تذود فعـ عن مصالح الطبقة العاملة بطرائق نضالها التي دل التاريخ على جدواها، إنما يحكم على الحركة النقابية بمزيد من التدهور، ومن الهزائم.

لنا في أمثلة القطاعات الثلاثة، التعليم والجماعات الترابية والصحة، ما يكفي ويزيد من دروس مَضَرّة النزوع القطاعي، ونقص التضامن مع النضالات الجارية، وقصور المنظور السائد في حركتنا النقابية.

فلنحطم الجدران بين القطاعات، وبين المركزيات النقابية، ولنبن وحدةً عمالية، حول برنامج نضال موحد، الضامن الوحيد للظفر بالمطالب ولصد الهجمات المقبلة، وما أكثرها وأشرسها.

تتمة الصفحة الأخيرة

بقلم؛ أحمد بناني

تابع الحلقات المنشورة في الأعداد السابقة: المسألة النقابية منذ عام 195 ودور الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والحزب الشيوعي وحزب الاستقلال

في إطار حدود المغرب الضيقة. مع ذلك، فإن حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، من خلال اعتماده على بروليتاريا المدن والقرى، لن يتمكن من فرض برنامجه، وبالأحرى، إثارة تعبئة جماهيرية واسعة للغاية. إذا كان حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، انطلاقاً من مختلف الفئات والعناصر المتباينة اجتماعيًا، والتي تشكل قاعدته وقيادته، يقدم نفسه أيضًا بصفته منظمة وسطية، متأرجحة باستمرار بين إصلاحية برجوازية ومشروع ثوري، فإن إسهام الاتحاد المغربي للشغل سيكون محدداً.

بعد أن شكل الاتحاد المغربي للشغل دعامة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، فإن هكذا نقطة البداية بصفتها مساومة ناجمة عن ذلك بشأن الأدوار الخاصة بالجهاز السياسي والنقابي على الساحة السياسية وفي مجال النضالات الاجتماعية، ستتمخض عنها مراحل مأساوية. مراحل ستشهد تفجر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية-الاتحاد المغربي للشغل وخاصة تقهقر كفاحية الطبقة العاملة حيث مسؤولية الاتحاد المغربي للشغل لا يستهان بها. إن هذه النقطة الأخيرة هي التي تهمنا هنا بوجه خاص.

4. تطور الاتحاد المغربي للشغل منذ عام 1960 (الدور والطبيعة)

يخبرنا كلود بالازولي [14] أن «وضع (عام 1973) الاتحاد المغربي للشغل حالياً في الواقع، هو أكثر الأوضاع غرابة. لن نذهب إلى حد الحديث، كما يعتقد البعض قدرتهم على تأكيد ذلك، عن وجود «ميثاق ضمني بعدم الاعتداء» بينه وبين الملك: وعلى حد قولهم، تتفادى الحكومة مهاجمة الاتحاد المغربي للشغل مقابل عمل نقابي معتدل وخاصة لفظي. لكن من المؤكد أن إمكانات تدخلها محددة بدقة من قبل السلطة، التي لا تتسامح أساساً مع المركزية النقابية سوى لأنها تخدمها بالأصح، من خلال تأطير العمال (بدلاً من أن تكون الفوضى خطيرة في هذا المجال) وإلهائهم بما يخفف من مرارتهم (يبدو أن النظام في الواقع خائف من الاضطراب التلقائي بقدر حذره من القوى المنظمة). لكنه لن يسمح بنزاع مباشر للغاية. بات الاتحاد المغربي للشغل محاصراً من قبل النظام، مع كل اليسار، في إطار تناقض لا يستطيع الهروب منه: لا الخنوع ولا التمرد يؤتيان ثمارهما. هكذا تورطت النقابة في موقف التسويف وفي حرب استنزاف ومناوشات صغيرة لا تؤذي أي شخص، ولكنها لا تخدم كثيرا القضية التي من المفترض أنها تناضل من أجلها».

هل كانت هذه العواقب حتمية؟ هل الاتحاد المغربي للشغل لم يكافح وينمو، الخ، سوى لتسهيل وتحقيق التوازن الاجتماعي لصالح الطبقات الأكثر رجعية؟

أن يشكل النشاط الاقتصادي عادة عنصر الحركة النقابية الأساسي لا يتطلب أي برهنة. ويبقى، في المقام الثاني، أن استعمار المغرب وسم جميع الظواهر ذات الطابع السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو الديني ببصمة العناصر المهيمنة. لقد أتيحت لنا فرصة تقييم تأثير هذين العاملين، أي المستوى الاقتصادي والوضع الاستعماري، على نشأة الحركة العمالية.

من الواضح أنهما واصلا ابراز تأثيرهما في أطوار التطور النقابي اللاحقة.

بالإضافة إلى ذلك، أدت صحوة عالم المستعمرات إلى ردود أفعال عديدة مواتية أو غير مواتية للقضايا المطروحة على حركات المستعمرات. إن التدخلات الأهم في هذا الاتجاه هي دون شك تدخلات الحركة العمالية العالمية، ما أدى مع مراعاة انقسام هذه الأخيرة، إلى صدامات واختلافات إيديولوجية هامة للغاية. ويمكن التساؤل إلى أي مدى لم تتأثر الحركة النقابية في المغرب بمختلف هذه التظاهرات. يبقى أن التحقيق يجب أن يتعدى نطاق هذه العناصر، ما يفترض عودة إلى تاريخ نهاية الخمسينيات من القرن الماضي.

مع إقالة حكومة عبد إبراهيم، وجد الاتحاد المغربي للشغل نفسه مرمياً في المعارضة. لم يعد سلوكه مكيفاً مع الوضع، وسيتطور عكس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بحذر باعث على الأمل. قدم دعمه مبدئياً للحكومة الجديدة على الرغم من تشكيلتها التي ما لبثت أن صفعته (إلغاء النظام الأساسي الرسمي للاتحاد المغربي للشغل، وتقنين أكثر صرامة للنشاط النقابي، وإلغاء مرسوم عام 1957). وقعت كل المؤسسات التي جرى إنشاؤها تواليا في غياهب النسيان. وبوجه الضغوطات، تقبلت المركزية النقابية ضمنيًا تقييد طموحاتها السياسية حفاظاً على ما كان ضرورياً لها، أي التنظيم. سيؤدي بها ذلك إلى الانطواء في الإطار النقابي وبالتالي اعتماد سياسة في المقاولة لا في المجتمع. باتت العلاقة منذئذ مع المقاومة ضعيفة.

تطور العلاقات بين الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد الوطني للقوات الشعبية

منذ عام 1960، هاجم الحزب القصر بشدة. في هذا الصدد، يكفي استحضار تصريحات عبد الرحيم بوعبيد أثناء اجتماع منظم في الرباط يوم 28 أيار/مايو: «التجربة التي نعيشها حاليا في المغرب ليست ديمقراطية، بل نظاما فاشيا يريد البعض فرضه علينا». أو عبارات محمد البصري في مؤتمر منعقد في الدار البيضاء يوم 17 تشرين الأول/أكتوبر عام 1961: «هدف حركتنا الشعبية اطاحة نظام فاسد». وأيضاً، في التعليقات التي جمعتها ونشرتها مجلة جون أفريك في عددها الصادر في نيسان/أبريل عام 1963 والتي صرح بها عبد الرحيم بوعبيد: «عدونا الحقيقي من يرفض أداء المهام التي كانت طبعاً مهامه، أي الحَكم الذي كان ينبغي أن يكون فوق الأحزاب وأصبح قائد تحالف مصالح: نريد التحدث حول الملك» [15]. من جانبها، أصبحت العلاقات بين الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد الوطني للقوات الشعبية أوضح في المؤتمر الثاني للحزب في عام 1962. طالب هذا الأخير باستقلاليته وحتى أولويته على النقابة. بينما أعلن بن الصديق ما يلي: «رفضنا دوماً العمل النقابي التقليدي والأرثوذكسي (...) إذا كانت النقابات الأوروبية تميل إلى الاحتجاج، فإننا نتزع إلى السلطة». ستؤدي الأحداث السياسية في عام 1963 إلى تفاقم الخلافات بين النقابة والحزب (بالنسبة للاستفتاء الدستوري، يسعى حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية إلى مقاطعته، أما الاتحاد المغربي للشغل فيقترح التصويت بـ لا؛ وفي اللحظة الأخيرة وحسب، سيتبنى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أطروحة المشاركة. لكن أثناء الانتخابات البلدية، سيقدم الاتحاد المغربي للشغل مرشحيه الخاصين، وحتى إنه فكر في إنشاء حزب عمالي جديد). كان كل ذلك سبب اضطرابات داخل المنظمة. وفي عام 1963، غادرت فيدرالية البريد والتلغراف والتليفون نحو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وفي عام 1966، سيؤسس هذا الأخير النقابة الوطنية للتعليم.

الصهيونية ومعاداة الصهيونية وإزالة الصهيونية

على استغلال اليد العاملة الفلسطينية (على الرغم من أنها تقوم فيه بدور متزايد منذ توسعات عام 1967)، بل على استغلال الطبقة العاملة اليهودية. لكن العمال الإسرائيليين غير مرتبطين هيكليا بالصهيونية، التي لا يستفيدون منها بحد ذاتها. أدى التمييز العنصري الخاص بالحركة العمالية الصهيونية إلى تطوير اقتصاد يهودي مغلق ومنعزل في فلسطين يرفض تشغيل الفلسطينيين وليس إلى مجتمع متمحور حول استغلال السكان الأصليين. وبالتالي، فإن العمال اليهود في إسرائيل لا يشكلون اليوم، ككل، أرستقراطية عمالية من النوع الاستعماري الذي يحتل مكانا وسطيا في التراتب الطبقي الاجتماعي بين الرأسمالية الاستعمارية من جهة وبروليتاريا السكان الأصليين من جهة أخرى. ولا يرتبط وضعهم الاعتباري بهيمنة طبقة استعمارية حاكمة على جماهير العرب.

ومن ثم، لا مصلحة لديها في صون هيكلة الاستعمار الصهيوني، إذ لا تتمتع بامتيازات اقتصادية بفضل افراط الاستعمار في استغلال السكان الأصليين (من الواضح أن هذا المنطق ينطبق فقط على الطبقة العاملة الإسرائيلية ككل وليس على بعض الطبقات العليا المحظوظة بامتيازات).

أدى تطور الطائفة اليهودية المنفصل في فلسطين –وهو نتاج سياسة الحركة العمالية الصهيونية التي كانت حريصة على ضمان مكان للعمال اليهود في الإنتاج من خلال تأمين احتكار تشغيلهم داخل اقتصاد يهودي صرف– إلى تحول المستوطنين اليهود إلى أمة إسرائيلية ذات هيكل اجتماعي خاص (برجوازية وبروليتاريا)، واقتصاد خاص (مغلق) وثقافة خاصة (عبرية)، مختلفة عن عرب فلسطين الذين كانوا استبعدوا مبدئياً من النظام الاجتماعي الصهيوني، وعن يهود جميع أنحاء العالم، المندمجين اقتصاديا في البنية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان التي يعيشون فيها. يمكن تسمية يهود إسرائيل بـ «الفلسطينيين اليهود»، ولكن فقط بشرط استحضار أن عرب فلسطين يشكلون الأمة العربية في فلسطين. عندما تصر بعض المنظمات الفلسطينية على الطابع «الفلسطيني» للإسرائيليين، تنبغي الاشادة بالفكرة التي تحركهم: رغبة اعتبار هؤلاء اليهود مواطنين كاملي الأهلية في فلسطين مستقبلاً. ومع ذلك، لا يمكن تجاهل بأن الفرق بين الشعبين في الأساس اختلاف قومي وليس دينيا.

إن تشكل هذه الأمة الإسرائيلية على حساب السكان الأصليين من خلال طرد العرب (صنوف المقاطعة والمصادرة، وإبعاد) لا يغير واقع وجودها كأمة، ولاسيما حقيقة أن البروليتاريا الإسرائيلية لها مصالح مختلفة عن برجوازيتها. لذلك، فإن تطور صراع الطبقات داخل مجتمع إسرائيل حاسم على ما يبدو لمستقبل الإسرائيليين في الشرق الأوسط. من هذا المنطلق، تتحدد «حالة» إسرائيل وتختلف جوهريا عن الاستعمار الكلاسيكي.

5.

بعد بلوغ هذه القسم من استدلالنا، بوسعنا معالجة مسألة إزالة الصهيونية. يقصد ثوار إسرائيل بها تدمير الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القمعية والاستعمارية في إسرائيل. لكن من الواضح أن هذا الهدف يفترض مسبقا وجود نضال ثوري داخل إسرائيل.

وفي الواقع، لا يمكن تحقيق تصفية الهياكل الصهيونية إلا بمشاركة قطاع هام من الطبقة العاملة الإسرائيلية. إذا كان لا بد من انهيارها بمجرد تأثير من قوة خارجية، فما من شيء قد يحل لأن الطائفة القومية العبرية، حتى لو كانت محرومة من دولة خاصة بها، قد تقيم من جديد مرة أخرى بنية من نوع استعماري عبر مجرد عملية تداول الرساميل، وتقدم إسرائيل تكنولوجياً، ووجود برجوازية صناعية ومالية يهودية قوية. على القاعدة العمالية الإسرائيلية والحالة هذه، العمل خلال تطور السيرورة الثورية، على بسط الهيمنة السياسية داخل الأمة عبر إسقاط برجوازيتها وحلفائها في البيروقراطية العمالية بعد صراع طبقي. وعلاوة على ذلك، فإن الظروف الخاصة بنضال الفدائيين (جيش من الأنصار على حدود الدولة الصهيونية، معظمهم من الفلسطينيين الذين اجبروا على المنفى، والعيش في ظروف جغرافية غير مواتية لشن حرب الغوار، وبنسب عددية في صالح الإسرائيليين) تفرض هذا التحالف كمحور استراتيجي أساسي، تماما كما تجبر ربط الثورة الفلسطينية بالثورة العربية ارتباطاً عضوياً. سيتقرر مستقبل النضال الفلسطيني على حلبة منطقة الشرق الأوسط بأسره، بما في ذلك النضال الاجتماعي الجاري داخل إسرائيل.

لكن ألا يمكن أن تشكل إزالة الصهيونية ستاراً يخفي صون الوضع الراهن تحت «غطاء» قانوني جديد؟ لا. بل تتطلب سلفاً تدمير الهياكل السياسية والاجتماعية القائمة تدميراً جذرياً، وإلا يتعذر تحقيقها. مع ذلك، سيقول البعض، إن نزع الطابع الصهيوني عن إسرائيل يعني في نهاية المطاف العمل من أجل وجود دولة إسرائيلية، ما يتعارض مع أهداف الفلسطينيين الذين يسعون بوجه التحديد إلى إلغاء هذا الكيان الأحادي العرق والاستعماري القائم على أرضهم. وفي الواقع، لا يمكن توقع ما سيكون عليه شكل الدستور المحدد لفلسطين مستقبلا، تحت طائلة التفكير في فراغ، أو الأسوأ من ذلك، الاحلال مكان الأطراف المعنية الأولى. ولا يسع القول إلا ذكر مبادئ معينة: حق عودة اللاجئين، وحق الفلسطينيين في تقرير المصير، وممارسة الإسرائيليين حقوقهم القومية بحرية. يمكن تصور مثل هذا البرنامج في إطار اتحادي فلسطيني، كما هو الحال في هيكل فيدرالي أو كونفدرالي أو حتى في إطار وحدة عربية. من المهم فهم تعذر اخفاء المشكلة الوطنية الإسرائيلية تحت ستار تفنن لفظي.

دعونا نترك للعاجزين متعة التلذذ بصيغ فارغة من نوع: «ما يسمى بالدولة الإسرائيلية»، «ما يسمى بالأمة الإسرائيلية»، «مستوطنة صهيونية في فلسطين المحتلة»... والتي تعكس ضعفهم الأيديولوجي؛ إنهم يعتقدون بحل الصعوبة من خلال إنكارها. وبالتالي فإن تدمير الهياكل الصهيونية الإسرائيلية -والذي يتطلب بالضرورة اسهام الثوريين الإسرائيليين أنفسهم- يفسح والحالة هذه، مجال بلورة صيغ عديدة ذات طابع مؤسسي. ما يهم هو حاجة المجتمع الإسرائيلي إلى الاندماج بطريقة أو بأخرى في الحركة الثورية العربية.

من السابق لأوانه معرفة ما إذا كان هذا الإطار سـ تصر على منطقة فلسطين جغرافياً. إن هذه المسألة، مثل مسألة ا طار المؤسسي، معتمدة في نهاية التحليل على تطور الصراع الطبقي مستقبلاً داخل إسرائيل وتنامي التيار الثوري العربي لاحقاً. لكن الاعتراف بالحقوق الوطنية الإسرائيلية لا علاقة له بالحفاظ على العلاقات الاستعمارية الحالية بين الإسرائيليين والعرب. إن استحالة التعايش مع إسرائيل غير نابعة من واقع أن الدولة العبرية يهودية، لكن من جوهرها الاستعماري. لذلك، لا يمكن بلورة التفاوض الإسرائيلي الفلسطيني وتحقيق مستقبل كلا الشعبين إلا في إطار الثورة ضد الهياكل القمعية.

ترجمة جريدة المناضل-ة

أقانوانين- إملشيل: احتجاج ضد استنزاف ثروات المنطقة

حوار مع مناضل من المنطقة

10 يوليوز، 2024

تقديم

أصبح المغرب محطّ شركات صينية عديدة لاستغلال المعادن، وبالأخص المعادن الاستراتيجية والحرجة والأتربة النادرة الموجهة أساسا لإنتاج بطاريات السيارات الكهربائية لتصديرها إلى السوق الأوروبي والأمريكي. يشتد التنافس على ثروات المغرب المعدنية (والأفريقية) بين الشركات العملاقة الصينية والأمريكية والأوروبية. وبين شقي رحى هذا التنافس الشرس يجري طحن سكان المجتمعات المحلية، بحرمانهم من الأراضي وتدمير سبل الإنتاج المعاشية (فلاحة صغيرة وغراسة ورعي) الموروثة عن قرون.

بقرية أقانوانين حلت الشركة الصينية "Sino-maroc mining investment management"، لاستغلال المكمن المعدني بها (منجم بوُزّال). وقد لقيت ترحيب السكان المعتقِدين فعلا (تحت تأثير الدعاية الكثيفة والفقر المدقع) أن الشركة حاملة لمناصب الشغل والتنمية، كما هو ظاهر في كلمة ممثل تغيغاشت بجماعة إملشيل بمناسبة إنطلاق أشغال منجم أقا نوانين: "السادة الأصدقاء الصينيين والسادة ممثلي السلطة، أود بداية أن أرحب بكم كل باسمه وصفته. أتمنى أن تتوفقوا- كل من موقعه- في مشروع استغلال المكمن المعدني الكائن ببُوزّال، في إطار سياسة رابح- رابح، تعزيزا للتعاون القائم بين المملكة المغربية وجمهورية الصين الشعبية... لا يخفى عليكم أن الساكنة المحلية تعتمد الفلاحة المعاشية والرعي كنشاطين اقتصاديين رئيسيين لكسب القوت اليومي، لذا المرجو من السيد مدير الشركة المعنية بالاستغلال تفادي إلحاق الأضرار بمصالح السكان ومعالجة أي آثار قد تُحدثها الأشغال (كانجراف التربة وكذلك الغبار الذي قد يصاحب الأشغال). كما أود أن أشير إلى ضرورة إصلاح الطريق المؤدية إلى المكمن خاصة من خلال قنوات لتصريف مياه الأمطار لتفادي الأضرار التي قد تنتج عن غيابها. كما أدعو الشركة المعنية أن تأخذ بعين الاعتبار الأراضي المستغلة فلاحيا في مكان تواجد المكمن المعدني صونا لحقوق مستغلّيها. والتمس كذلك من السيد المدير أن تعطى الأولوية للسكان المحليين في الشغل. وأناشد الشركة أن تساهم في التنمية المحلية عبر إنجاز مشاريع ذات وقع إيجابي على السكان"[1].

لكن لم يمر على هذا الترحيب من الشهور سوى ثلاثة ليهب سكان القرية مطالبين نفس الشركة- التي رحبوا بها في البداية- بالرحيل. فما أسباب هذا الاحتجاج؟ ومطالب السكان؟ هذا ما سنتناوله في هذا الحوار مع مناضل من المنطقة.

* سؤال: هل يمكنك أن تقدم معطيات موجزة عن المنطقة التي توجد فيها الاحتجاجات: الاسم، إداريا، عدد السكان، نوع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها؟

* جواب: تقع منطقة أقانوانين في قلب جبال الاطلس الكبير الشرقي تابعة إداريا لجماعة وقيادة ودائرة إملشيل عمالة إقليم ميدالت جهه درعه تافيلالت.

يعتمد سكان هذه المنطقة (البالغ عددهم ألف نسمة) على الفلاحة المعيشية والرعي. وتنقسم الأنشطه الفلاحية الى مسقية والزراعة البورية.

سكان دوار أقانوانين هم أنفسهم سكان دوار تغيغاشت أي نفس السكان يقطنون في الدوارين معا. منهم مستقرون ومن يتنقل من دوار لآخر حسب الأعمال الفلاحية.

* سؤال: ما اسم الشركة الصينية التي أتت للاستثمار في المنطقة؟ تاريخ قدومها؟

* جواب: الشركة شركة صينية اسمها "Sino-maroc mining investment management"، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة ذات الشريك الوحيد، ويوجد مقرها الاجتماعي بالدار البيضاء، سُجِّلت بالسجل التجاري تحت قرار الشريك الوحيد المؤرخ في 06 أبريل 2021[2]. ورأسمالها المسجل هو مليون درهم[3].

قدِمت الشرمة إلى المنطقة سنة 2022، وعاينت مكان الاستغلال دون أن تقدم أي معطيات للسكان حول نوع المعادن أو طبيعة النشاط.

* سؤال: نوع المواد التي تقوم باستخراجها؟ هل هي موجهة للسوق المحلية أم للتصدير؟

* جواب: بداية وجب التنويه بغنى المنطقة المعدني. فحسب المكتب الوطني للهيدروكربورات والمعادن، يضم الموقع والسياق الجيولوجي لنطاق إميلشيل مؤشرات مهمة عن وجود النحاس والنيكل.

بالنسبة لمنجم بُوزّال (الكائن بقرية أقانوانين) فلحدود الآن لم تقدم الشركة أي عقد حقيقي للعمل أو تصريح الاستغلال، نفس الشيء بالنسبة للسلطات من جانبها، ما يسائل ما يروَّج حول "الحق في الولوج إلى المعلومة". حتى لوحة التوصيف فيها فقط اسم الشركة Sino-maroc mining investment management دون تحديد نوع المعادن وكميتها ومدة استغلال. لكن الكلام المتداول هو النحاس والنيكل والرصاص. وحسب موقع المكتب الوطني الهيدروكاربورات والمعادن فإن الرخص المنشورة هناك للاستغلال في حوض إملشيل للمعادن لا تحمل اسم منطقة أقانوانين و هي رخص تخص النحاس والنيكل و الرصاص.

* سؤال: متى ولماذا بدأ احتجاج سكان المنطقة ضد الشركة؟

* جواب: باشرت الشركة عملها عبر تعبيد الطريق إلى عين المكان سنة 2023، وألحقت بعض الأضرار ببعض الحقول والسواقي المجاورة، مما أثار بعض السكان وقدموا شكاية لدى السلطات المحلية لكنها لم تجد آذان صاغية.

في صيف 2023، وبعد وصول الشركة إلى القرية انتفض أصحاب الحقول الموجودة هناك وقاموا بوقفها ومنعها من الشروع في الأشغال. هذا سنة 2023 الصيف الماضي. قدموا كذلك شكاية للسلطات في هذا الشأن دون تلقي أية أجوبة. باستثناء بعض الحوارات ومحاولات إقناعهم بالكراء والتعويض. إلا أن الساكنة بعدما رأت حجم الأضرار التي ستلحقها بها انتفضت مجددا عبر حلقيات نقاش ثم مسيرات لعين المكان.

كانت المسيرة الأولى يوم 25 يونيو 2024، حيث نُظم اعتصام ومبيت ليل، وجرى رفع الاعتصام مقابل توقيف أشغال الشركة. وأجري حوار يوم 02 يوليو 2024 بمدينة ميدلت. لكن الشركة عادت واستأنفت الأشغال وإدخال آلات الحفر وطحن الأحجار دون تقديم أي إجابات لمطالب السكان، الذين عادوا إلى الاحتجاج والاعتصام وتوقيف أشغال الشركة يوم 8 يوليوز 2024. قامت الشركة بإحضار مفوض قضائي بمبرر معاينة ما سيطلقون عليه أضرارا يلحقها المعتصمون بأشغال الشركة.

سؤال: ماذا كان رد فعل السلطات؟

* جواب: بالنسبة للسلطات: هناك حوارات مع السلطات المحلية ومع ممثلي العمالة، لا استجابة فعلية فقط كلام، ولا شيء موثق يرضي السكان أو يطمئنهم بأن حقوقهم مضمونة. هذا ما دفع السكان للانتفاض في الأيام الأخيرة. ولا يزال المعتصم مستمرا، وتفاجئوا بإحضار الشركة للمفوض القضائي لمعاينة ما سيسمونه الأضرار.

بعد يومين من إحضار الشركة للمفوض القضائي (08 يوليوز 2024) توصل عشرة أفراد من المعتصمين باستدعاءات من الدرك الملكي يوم 10 يوليو 2024، ما زاد من تأجيج الأوضاع وخروج النساء في مسيرات

التتمة على الصفحة 04

أقانونين- إملشيل: احتجاج ضد استنزاف ثروات المنطقة حوار مع مناضل من المنطقة

احتجاجية بكل من دوراي تغيغاشت وأقانونين.

* سؤال: ما هي الأضرار التي تسببت فيها الشركة؟ على ماذا يحتج السكان بالضبط؟ وما هي مطالبهم؟

* جواب: لم يجرِ إشراك السكان، الذين ليس لديهم أي علم حول رخص الاستغلال من طرف الشركة. ويتساءل السكان هل هناك دفتر تحملات يحتوي تعويضا حول الأضرار التي ستلحق سبل معيشتهم.

وعكس ما يجري تداوله حول مناصب الشغل المستحدَثة، وباستثناء حارسين من أبناء المنطقة، تشغل الشركة عمالا مستقدَمين من الصين، ومعهم مترجِم ومترجِمة مغربيين.

يعتبر السكان الشركة وأعمالها ترحيلا قسريا لهم من منطقة استوطنها أجدادهم لقرون. ليس السكان ضد الاستثمار، لكنهم يطالبون بإنصافهم وضمان حقوقهم وتعويضهم فعليا حقيقيا يجبر الضرر الذي سيلحق معيشتهم.

أما أصحاب الأراضي البورية التزمت معهم الشركة بكراء سنوي، ولكن لا شيء موثق لا من طرف السلطات ولا من طرف الشركة.

أما بالنسبة للأضرار، فهذه المنطقة منطقة رعوية (الأغنام والمعز)، وبالتالي فالغبار الناتج عن التنقيب وطحن الأحجار، سيكون له تأثير على العشب والمراعي. الضرر الثاني هو تدمير البنية الطرقية المهترئة أصلا من طرف شاحنات الشركة، فضلا عن الغبار الذي تثيره وتتأثر به منازل السكان والأشجار التي تشكل الفلاحة المعيشية (الخوخ مثلا). الضرر الثالث هو انجراف التربة بعد إزالة الأحجار. الضرر الرابع متعلق بالفلاحة المسقية، إلى جانب التلوث، فمدخل القرية حيث تمر الشاحنات يتواجد فيه منبع الماء، وهو ما يعرضه للتلوث.

حسب متابعة صحفية لموقع "العاصمة": "تطالب الساكنة بضرورة أن يستفيد أبناؤهم وبناتهم من ثروات المنطقة، وتطرح تساؤلات حول مصير الفلاحين والكسابة في ظل تلوث المنطقة، وتتوجه بنداء إلى الشركة المسؤولة والنصالح المختصة للتفاوض مع ممثلي الأراضي السلالية بشأن طبيعة التعويض المناسب، وتؤكد على ضرورة منح أولوية التشغيل لشباب المنطقة، كونهم الأكثر تأثرًا واستحقاقًا للاستفادة من موارد المنطقة"[4]. كما يطالب سكان القرية بما يطالب بهم مجمل العالم القروي بالمغرب: بنية تحتية طرقية ومدارس ومستشفيات واهتمام بالفلاحة الصغيرة... إلخ

* سؤال: ما الواجب فعله خاصة من طرف الإطارات الجمعوية والنقابية والحزبية؟

* جواب: بداية أسجل غياب هذه القوى المشار إليها، طبعا نتحدث عن غيابها كتنظيمات وليس كأشخاص بانتماءات يتواجدون في الاحتجاج، ولكن كتنظيمات فهي غائبة. وبالطبع يجب على القوى السياسية والنقابية والجمعوية، خاصة المدافعة عن حقوق الإنسان أن تقوم بواجبها تجاه مثل هذه القضايا، لأنها تستهدف الحق في الحياة والحق في استقرار السكان.

احالات:

[1] – 2024-05-05، https://web.facebook.com/watch/?v=2105386903163373.

[2] – الجريدة الرسمية، السنة العاشرة بعد المئة، 9 يونيو 2021، العدد 5667.

[3] – https://www.charika.ma/societe-sino-maroc-mining-investment-management-885062.

[4] – 2024-07-09، https://l3assima.ma/ar/16772.

أقانونين- إملشيل: السكان مصرون على الاعتصام والسلطة تُعد للقمع

بقلم: المراسل

لا يزال معتصم سكان قرية أقانونين- تغيغاشت مستمرا. تشهد الأحداث تطورا مع تدخل الدولة لحماية مصالح الشركة، عبر استدعاءات الدرك الملكي لمناضلين معتصِمين. يوم 10 يوليو وبعد الإستنطاق، أحال الدرك الملكي ملفات 14 من مواطني البلدة على النيابة العامة.

الآليات القانونية: محاولة لتفكيك لحمة المعتصمين الجماعية

حسب إفادة أحد مناضلي القرية، أخبر الدرك الملكي هؤلاء المناضلين بأن الشركة اتهمتهم بعرقلة الأشغال، وجرى استفسارهم عن أسباب تواجدهم في المعتصم: "هل لديكم أرض محفَّظة؟ وما وجه الضرر الذي تُلحقُه بكم أشغال الشركة؟".

هكذا تعول السلطة على تفكيك لحمة المعتصمين عبر آلية التركيز على المصالح الفردية، كآلية لتوجيه السكان عبر القنوات القانونية لتحصيل حقوقهم بدل اللجوء إلى النضال الجماعي والمنظَّم. لكن القانون إلى جانب الشركة ولن يكون قط إلى جانب حقوق السكان.

ينظم النشاط المنجمي "القانونُ رقم 33.13 المتعلق بالمناجم" الصادر بتاريخ 1 يوليوز 2015. وبنوده واضحة في ما يخص أسبقية الاستثمار ومصالح الشركات على حساب المجتمعات المحلية وأصحاب الأرض (الجماعات السلالية والملاّك الأفراد)، كما يظهر في المادة 69:

"تأذن الإدارة لصاحب رخصة البحث أو رخصة الاستغلال في حالة عدم حصول اتفاق بينه وبين مالك الأرض في أن يحتل مؤقتا الأرض الواقعة داخل المحيط المعني وعند الاقتضاء، خارجه إذا كانت ضرورية للنشاط المنجمي".

تنظم بنود القانون آليات حصول أصحاب الحق على تعويض من استثمار مفروض بالقانون وقوة الأمر الواقع، وحتى في حالة عدم الاتفاق على مبلغ التعويض، فإن هذا القانون يمنح للمحكمة صلاحية تحديده، و"ينفَّذ قرار المحكمة رغم كل طرق الطعن"، وبعد ذلك تسمح المادة 69 من القانون "لصاحب رخصة البحث أو رخصة استغلال المناجم، باحتلال الأرض، بمجرد إيداع مبلغ التعويض المحدد من اللجنة الإقليمية لدى كتابة الضبط بالمحكمة المختصة".

خدعة الحوار

إلى جانب ممثلي السلطات وقوى القمع، هناك دائما مُترجِمين للشركة، اللّذين أخبرا السكان بأن مسؤول الشركة غير متواجد وبالتالي يتعذر إجراء حوار. لكن يجب استئناف الأشغال وبأن السلطات قد جاءها الإذن بفض المعتصم.

التتمة على الصفحة 05

الصهيونية ومعاداة الصهيونية وإزالة الصهيونية

السياسي الصهيوني بسبب تهديده بفصلها عن الأسواق العربية في منطقة الشرق الأوسط (كان هذا هو الحال خاصة مع انبعاث المهاجرين الألمان الجدد السياسي في سنوات الثلاثينيات). لكن الرأسمالية الإسرائيلية برمتها ترى اليوم مستقبلها في إطار توطيد هياكل الصهيونية (إن الحزب البرجوازي الكبير الذي تشكل من تحالف حزب حيروت الفاشي وتيار الصهاينة العموميين يدعم بقوة التوسع الإقليمي بحثاً عن سوق أكبر من الحدود الضيقة لعام 1949). حددت سياستها الحالية تاريخيا، من خلال سيرورة حتى تأسيسها. إن قدرة الثورة الفلسطينية على مناهضة الرأسمالية تزيد حدة اعتماد البرجوازية الإسرائيلية على الإمبريالية- اقتصادياً وسياسياً ودبلوماسياً وعسكرياً. وعلى الرغم من تمتع برجوازية إسرائيل باستقلال سياسي نسبياً، فإنها غير قادرة على الاشتغال اقتصاديا إلا كوسيط للإمبريالية، ومجبرة سياسياً دفاعا عن مصالحها، على الاضطلاع بهذا الدور بوجه الثورة العربية. أكدت حرب عام 1967 هذا التوجه لأن حدود إسرائيل الجديدة وضعت تحت تصرف طبقتها في شخص عرب فلسطين، بروليتاريا رثة حقيقية خاضعة للاستعمار، ومصدر فوائض أرباح.

باختصار، ترتبط برجوازية إسرائيل هيكليا بالإمبريالية، وتفاقم هذه التبعية جوهر الصهيونية لإن إسرائيل غير مفيدة، في نظر حماتها، إلا بصفتها مجرد دركي الشرق الأوسط. وبالتالي فإن الطبيعة الصهيونية للبرجوازية الإسرائيلية محددة بعوامل مختلفة متضافرة إلى حد ما.

ب) **البيروقراطية العمالية**. من المعلوم، أن الحركة العمالية الصهيونية هي العمود الفقري للدولة العبرية. وكإحدى صناع الاستعمار اليهودي الرئيسيين، حددت الشكل الخاص لطابع تمييز الدولة العبرية العنصري. يعتمد توازن إسرائيل اجتماعياً على اندماج الطبقة العاملة اليهودية في الدولة البرجوازية، وهو ما تحقق من خلال الهستدروت، التي تمثل النقابة الوحيدة، وأيضا نقابة –ربة عمل، ومن خلال تداخل الأحزاب العمالية (حزب العمال أساسا) مع بيروقراطية الدولة وجهاز الإدارة وأطر المنظمات الصهيونية. تشكل البيروقراطية العمالية جزء لا يتجزأ من هياكل الدولة والجيش (كانت تهيمن بالفعل على جهاز ما قبل بناء الدولة في مرحلة سلطة الانتداب البريطاني). إنها تفرض نفسها كحليف ضروري للبرجوازية لمنع بروز تيار أصيل بروليتاري أو سياسي أو نقابي. إن المؤسسات التي تمارس من خلالها هيمنتها (تعاونيات، ومقاولات صناعية وتجارية، وأحزاب سياسية، وكيبوتسات نشأت على أساس طرد السكان العرب، الخ.) مرتبطة هيكليا وتاريخيا بالصراع ضد الفلسطينيين. يضاف إلى هذه العوامل الدور اللازم الذي قامت به عن طريق احلال النزعة الشوفينية الصهيونية مكان الوعي الطبقي. وبالتالي، تشكل تصفية الأسس السياسية والاجتماعية للبيروقراطية العمالية الشرط الأولي والضروري لإطاحة الصهيونية.

ج) **البنية التحتية الصهيونية الخارجية**. يقترن اعتماد إسرائيل على الإمبريالية بالروابط القائمة بين الوضع الساسي الإسرائيلي والمنظمة الصهيونية العالمية، التي تضطلع خاصة بدور الجهات المانحة للدولة العبرية.

غالبا ما كانت المنظمة الصهيونية العالمية التي أنشأتها أساسا جماهير اليهود، تعارض الرأسماليين اليهود بحصر المعنى (على غرار مجلس نواب اليهود البريطانيين واللجنة اليهودية الأمريكية وهيئات مماثلة في البلدان الغربية الأخرى)، سنوات عديدة. والحال أن تنامي الدور الاستراتيجي الذي قامت به إسرائيل في إطار النزاع ضد الثورة العربية وأهميتها الجديدة – خاصة منذ عام 1967، كوسيط اقتصادي للإمبريالية في الشرق الأوسط – قد حدد تغييرا كبيرا في تشكل شبكة الدعم المنظمة للدولة اليهودية. منذ عام 1967، سعت الطبقة الحاكمة الإسرائيلية قسراً إلى الحصول على دعم عضوي من مختلف الرأسماليين الكبار من أصل يهودي، ومن الرأسمالية العالمية عموماً -انظر برقية رويترز المنشورة في صحيفة لوموند في 9 نيسان/أبريل عام 1970 حول وفد مصرفي أوربا الذين ذهبوا إلى إسرائيل للتفاوض حول مشاريع استثمارية -تبعية تفرضها الصعوبات الاقتصادية، والهيكلية والمشاكل التي تطرحها «التحولات» التي تشهدها الأراضي المحتلة. أدى تحول مركز ثقل الهيكلة السياسية الإسرائيلية لصالح أحزاب برجوازية إلى تيسير إعادة هذا التوجه. في المقابل، فرضت الجهات المانحة الجديدة (انظر مؤتمرات أصحاب الملايير اليهود) تخلي جهاز البيروقراطية الصهيونية عن عدد معين من الامتيازات لصالحها (التغلغل الاقتصادي الأجنبي، وإلغاء عمليات التأميم، والمشاركة في المقاولات التعاونية أو التابعة للدولة)، والاستثمار في قطاعات اقتصاد إسرائيل المربحة. يمر النضال ضد الصهيونية بالضرورة عبر قطيعة جذرية مع الرأسمالية الأجنبية.

4 .

قد يعترض البعض على أن احتمال التحالف بين الطليعة الإسرائيلية والثورة الفلسطينية مجرد وهم على أي حال لأن شعب إسرائيل نتاج الاستعمار الصهيوني ولا يمكنه التشكيك في مصالحه وامتيازاته الجماعية. هذا الموقف خاطئ لأنه لا يأخذ في الاعتبار الطابع الخاص للاستعمار الصهيوني. وفي الواقع، لا يقوم الاقتصاد الإسرا يلي

التتمة في الصفحة 22

الصهيونية ومعاداة الصهيونية وإزالة الصهيونية

الصهيونية، أو الأسوأ من ذلك، عبر نهج سياسة معادية للسامية صراحة تحت ستار «معاداة الصهيونية». إن محاكمات براغ البغيضة عام 1952، وبعدها في الاتحاد السوفييتي «مؤامرة» «الأطباء القتلة»، إنما سبقت في هذا الاتجاه ما شنته بيروقراطية بولندا، وبدرجة أقل، قادة الاتحاد السوفييتي، من حملة شعواء ضد اليهود. بالإضافة إلى ذلك، غالبا ما كانت هناك دعاية معادية للسامية في الأوساط العربية الرجعية. لم يكن بالإمكان إلا تنامي جمهور الحركة الصهيونية بوجه معارضين من هذا الوزن. يمكن للجميع اليوم ملاحظة آثار هذا الماضي، الذي ما أبعد تجاوزه. يكفي فقط النظر ملياً في تعبير «صهيونية». يستخدم بدوره، على التوالي، إشارة إلى حقيقة الاستيطان اليهودي في فلسطين، ودولة إسرائيل، وجميع مؤيدي هذه الدولة، واليهود الذين يدعمونها، وسكان إسرائيل، إلخ. من الواضح تماما أن الغموض القائم لا يمكن إلا مفاقمته، من خلال تسمية «صهيوني» كل ما يتعلق بإسرائيل على نحو ما. ومن هنا تأتي الحاجة إلى توضيح أيديولوجي.

سنسمي الصهيونية التيارَ الأيديولوجي والحركة السياسية للاستعمار اليهودي في فلسطين. وعلى هذا الأساس، تبدو الصهيونية والحالة هذه أولاً كنظام علاقات ا تماعية معين بين يهود فلسطين (أي الإسرائيليين)، من جهة، وعرب فلسطين من جهة أخرى، تماما كما يتلخص كل استعمار في نوع علاقة محددة بين مُستعمِرين ومستعمَرين.

وفي الواقع، لا يمكن تحقيق المشروع الصهيوني إلا بالعنف، للإلزامية فرضه على السكان الأصليين بالقوة. وعلى هذا النحو ظل اعتماد المستوطنة اليهودية في فلسطين على الإمبريالية ثابتا لا مفر منه في الحركة الصهيونية. تؤدي تبعية إسرائيل حالياً للولايات المتحدة الأمريكية إلى استمرار التحالف الأولي مع السلطة العثمانية في فلسطين الذي أعقبته حقبة تعاون مديدة مع الاستعمار البريطاني.

يتيح هذا التعريف تبديد جملة تصورات خاطئة تحول دون فهم المسألة وتضر بحركة التضامن مع الثورة الفلسطينية.

يتجلى طابع إسرائيل الصهيوني عمليا، في ما أقرته من تشريعات ذات طابع تمييزي تنص على منح امتيازات قومية لليهود (قانون العودة وقوانين الجنسية) بينما تحرم العرب منها، وفي تشريعات استعمارية موروثة من بريطانيا تطبق على سكان فلسطين (نظام الدفاع (الطوارئ))»، وفي مصادرة الأراضي العربية و«إعادة توطين» المناطق التي يسكنها الفلسطينيون، وفي تعدد أوجه التمييز ضد العرب اجتماعيا وسياسياً واقتصادياً، وفي قمع الحركات السياسية الفلسطينية، وفي ديكتاتورية الطبقة الرأسمالية واندماج الحركة العمالية في الدولة البرجوازية بمبرر الوحدة القومية (الصهيونية)، وفي اعتماد الدولة العبرية على الجهات المانحة الأجنبية والقوى الإمبريالية كما تقتضيه السياسة الصهيونية بالذات، وفي توجه العلاقات الخارجية لدولة إسرائيل المبني على محاربة الحركات التقدمية في العالم العربي وعلى النزعة التوسعية.

تحدد السياسة الإسرائيلية برمتها من خلال طابع هيكلة الدولة التمييزي وعبر العواقب السياسية – مثل ما يترتب عنها من عمق عداء الجماهير العربية ضد واقع الاستعمار الإسرائيلي –. ومن الواضح أن سياسة الاستغلال الاستعماري المباشر المعتمدة بعد الغزوات الإقليمية في حزيران/يونيو عام 1967 أدت إلى تفاقم هذه الاتجاهات الكامنة للصهيونية.

أ) ينبغي عدم الخلط بين الصهيونية وواقع الاستيطان اليهودي في فلسطين. على الرغم من أن سكان إسرائيل نتاج الاستعمار الصهيوني على حساب الفلسطينيين في الآونة الأخيرة -بحيث لا يزال الفلسطينيون يشعرون بعدم اندمال جروح عميقة، هذا الشعب الذي صدمه المنفى وفظاظة اغتصاب أرضه–لا يمكن لأي ماركسي جدير بهذا الاسم الشك في استيطان الإسرائيليين في فلسطين. يستهدف الثوريون الهياكل الاجتماعية والسياسية، وليس التوازن الديموغرافي أو الاثني. يستهدف النضال ضد الاستعمار النظام الاستعماري وما يمنحه من امتيازات، وليس الوجود المادي لمجتمع من أصل أجنبي في البلد الخاضع للاستعمار. لم تدع جبهة التحرير الوطني الجزائرية بأي وجه إلى رحيل الأوروبيين من الجزائر، تماما كما أن ثوار جنوب أفريقيا اليوم لا يطالبون بطرد البيض. أقر هذا المبدأ رسميا ليس وحسب الجناح اليساري في حركة المقاومة الفلسطينية ولكن أيضا أكثر فصيلها البرجوازي عدداً، يعني منظمة فتح. ومن ثم، من العبث تسمية الإسرائيليين بـ«الصهاينة» ونعت الشعب الأمريكي برمته بلقب «إمبريالي». لأن التصرف بهذه الطريقة، يؤكد فكرة أن المعركة موجهة ضد السكان اليهود بدلا من النظام ا ياسي الصهيوني.

ب) يستهدف النضال هياكل دولة إسرائيل وليس مؤيدي إسرائيل. صحيح أن معظم الإسرائيليين واليهود يناصرون بشدة سياسة الصهيونية. ويستخلص من ذلك ضرورة شن صراع سياسي طويل النفس داخل المجتمع العبري والسكان اليهود لإنقاذهم من تحكم الأيديولوجية الصهيونية. وبقدر ما تدرج جميع الحركات التي تمثل الثورة الفلسطينية نضالها –بحق- في إطار منظور تعايش بين يهود وعرب في فلسطين مستقبلا، يتضح أن جماهير إسرائيل، التي لا تزال مخدوعة بالأيديولوجية الصهيونية اليوم، ستكون بوجه التحديد رفيقة الثورة الفلسطينية مستقبلا. وهذا يكفي لإثبات مدى أهمية نشاط الطليعة المناهضة للصهيونية التي تتحرك اليوم داخل الدولة اليهودية. من الواضح أن القيام بالثورة مع يهود فلسطين يفترض مسبقا تنامي القوى الثورية في صفوف سكان إسرائيل. ومع ذلك، من المهم فهم العوامل التي تفسر دعم الإسرا ليين وطوائف اليهود للصهيونية. إنها نزعة شوفينية بلا شك. لا بد أيضاً من فهم جذور هذه النزعة القومية اليهودية. وهذا يتضح من ناحية عبر مأساة اليهود المعاصرة، ومن جهة أخرى، فيما يتعلق بالإسرائيليين بالذات، عن طريق عقود من الدعاية الشوفينية والعنصرية العربية التي سهلت مهام برجوازية إسرائيل، وأيضاً عبر ضعف الطليعة الأممية العربية. وبالتالي، تكمن مهام الثوار الفلسطينيين في تقديم منظور تعايش ضامن مستقبل يهود إسرائيل. وعلى الرغم من أن تصورات معظم المنظمات الفلسطينية حالياً بشأن هذا الموضوع قد تعتبر غير كافية، فمن المؤكد احراز تقدم كبير في هذا الاتجاه. لكن في آخر المطاف سيكون انخراط الإسرائيليين بفاعلية في الثورة العربية أمثل ضمان، مما يعني إعادة التشديد على دور الطليعة المناهضة للصهيونية الحاسم داخل الدولة اليهودية. وفيما يتعلق بالمجتمعات اليهودية، فإن الدعم الهائل التي تحظى به القيادة الصهيونية الإسرائيلية يفسر أساسا من خلال عمق شكوك جماهير اليهود حيال الاشتراكية كحل لنزعة معاداة السامية. لا يمكن هنا أن تأتي الإجابة إلا من الجيل الثوري الجديد الذي يتمثل دوره التاريخي بوجه التحديد في بناء الأحزاب الجماهيرية التي ستتيح عموما إحياء الأمل الاشتراكي على الرغم من ستالين وخلفائه، وغومولكا وموتسار وبريجنيف.

. 3

يعني النضال جذرياً ضد التيار الصهيوني محاربة هذا الأخير من جذوره وبالتالي كشف ما يلزم تدميره من الأسس المادية للصهيونية. لأنه مهما كان وزن العوامل النفسية والتاريخية–في هذه الحالة لا يمكن إنكار أنه وزن كبير على ما يبدو- يجب أولا العودة إلى البنية التحتية للحركة. ومن ثم، يمكن تمييز ثلاثة عناصر أساسية تقوم عليها البنية الاجتماعية الصهيونية، ويؤدي وجودها إلى تحديد الوعي الصهيوني وتغذيته:

أ) **البرجوازية الإسرائيلية**. كانت سابقا في فلسطين قبل إنشاء دولة إسرائيل، قطاعات أقلية داخل الرأسمالية اليهودية، وكانت تعارض الخط

التتمة في الصفحة 21

أقانوانين- إملشيل: السكان مصرون على الاعتصام والسلطة تُعد للقمع

من جهتها، طالبت السلطات بوقف المعتصم والسماح باستئناف الأشغال كشرط لإجراء أي حوار، لكن السكان عكسوا الشرط وطالبوا بحوار يفضي إلى حلول والاتفاق مع الشركة على التزامات موثّقة، وآنذاك يمكن رفع المعتصم والسماح للشركة باستئناف أشغالها.

الدولة حريصة على دوران عجلة الإنتاج لأنها شرط تدفق الأرباح، والسكان حريصون على ضمان حقوقهم أولا، فحياتهم المرتبطة بالأرض والزراعة المعيشية المهدَّدتين بأشغال الشركة. وبين هذين الحرصين يكون النصر لمن يُعد قوة انتزاعه. لذلك تستعد الدولة بعد نفاد مفعول مناورات الحوار والآليات القانونية للتدخل لفض المعتصم بالعنف.

الإعدادُ للقمع

لا تنفُذُ نصوص القانون من تلقاء ذاتها. فهي دائما بحاجة إلى قوة مادية: فصائل القمع من درك ملكي وقوات مساعدة وتدخل سريع. ليس هذه الفصائل "قوات عمومية" بل فصائل مسخَّرة دائما لحماية مصالح الرأسماليين وكبار المُلاَّك وقمع الشغيلة وصغار المنتجين- ات؟ لا تنحاز الدولة إلى جانب الرأسماليين وشركاتهم، فهي أداتهم في مواجهة نضالات الكادحين- ات.

إثرَ إصرار السكان على الاعتصام. ليلة 11/ 12 يوليو قَدِم رئيس الدائرة والدرك الملكي وتعزيزات من القوات المساعدة ومُترجِمين من الشركة للنقاش مع السكان، وأخبروهم بوجود إذن بالتدخل لفض المعتصم بالقوة في حالة رفض السكان الانسحاب منه. استمر السكان في المعتصم حتى منتصف الليل وانسحبوا من جوار الآلات ليعودوا إليه في الصباح. وطيلة المعتصم كان هناك تواجد لقوى القمع (الدرك الملكي والقوات المساعدة)، جرى تعزيزها ليلة 11/ 12 يوليو.

رهان الدولة

تَعتبر الدولةُ الاستثمارَ الخاص (خاصة الأجنبي) أساس التنمية وخلق الثروة. وقد دبجت ذلك في تقرير لجنة النموذج التنموي الجديد، الذي رهَن خلق الثروة تلك بقول: "يتحتم الاستغلال المكثَّف لعدة مصادر هامة أساسية لخلق الثروة، والمتمثلة في: رأسمال طبيعي هام يحتاج إلى تطوير أكبر".

ولتشجيع الاستثمار الأجنبي على القدوم فإن الدولة تلوّح بصورة البلد الذي يعيش "استقرارا سياسيا" و"سلما اجتماعيا"، استقرار أشاد به رئيس المحكمة العليا الشعبية بجمهورية الصين الشعبية السيد ZHOU Qiang في زيارة للمغرب سنة 2018 1. وهذان المفهومان لا يعنيان سوى قدرة الدولة على كبح النضال وقمعه إذا انطلق، من أجل توفير ما تُطلِق عليه "مناخا ملائما الاستثمار"، وهو مفادُ ما صرّح به رئيس مجلس المستشارين (حكيم بنشماس)، أثناء زيارة عمل قام بها إلى الصين سنة 2017، بقول: "المغرب يتمتع بالاستقرار في محيط مضطرب... والفرص المغربية وا كانيات المتاحة أمام المقاولات الصينية العملاقة للاستثمار ببلادنا في كافة القطاعات، في ظل مناخ اقتصادي ايجابي بامتياز" 2. والاستقرار المقصود هنا هو قدرة الدولة (لحدود الساعة) على قمع النضالات التي تعيق تدفق الأرباح إلى حسابات الشركات الأجنبية والمحلية.

يشكل معتصم ونضال سكان أقانوانين- تغيغاشت ضربا لتلك الصورة المطمئِنة للشركات التي تروجها الدولة وبالتالي تحديا مباشرا لها، لذلك لن تألُ هذه الأخيرة جهدا لتفكيك التعبئة الجارية حاليا في القريتين، من أجل ضمان "الاستغلال المكثَّف لرأسمالها الطبيعي"؛ أي الأرض وما تحتويه من خيرات.

التضامن الواجب

المعتصم مستمِر 3، لكن حسب معطيات من عين المكان، فظرفية صموده غير ملائمة، إذ يتزامن مع وقت الحصاد وجمع المحصول السنوي، وهناك نقاش لرفعه لمدة ثلاثة أيام، وهو ما قد يساعد مناورات الدولة لتفكيكه. لذلك يبادر السكان إلى تنظيم أشكال احتجاجية، وضمنها مسيرة تقدمتها نساء تغيغاشت يوم 11 يوليو صوب مركز إملشيل. ويحتاج الأمر إلى تنظيم تضامن يتعدى النطاق المحلي والإقليمي لإسناد نضال سكان القريتين (أقانوانين وتغيغاشت)، على غرار ما كان مع معتصم إيميضر.

ولتفادي تكرار ما جرى لمعتصم إيميضر المديد، علينا تفادي نقاط ضعفه: اعتصام في الخلاء مع محدودية القدرة على الاستمرار في سياق انشغال السكان بأعمال الأرض (الحصاد والإعداد لموسم الحرث).

ستُقدِّم الدولة- على جري عادتها- وعودا بالتنمية المحلية (تشييد الطرق وغيرها من البنيات التحتية الأساسية) وإعانات للسكان، وحفز الشركة على الاهتمام بـ"المسؤولية الاجتماعية"، أي تخصيص فتات من أرباحها لمساعدة قسم ضئيل من السكان الأفقر حالا، لكنه فتات لن يعوض تخريب المجال الذي شكّل مورد عيش مستمر ومستدَام للسكان طيلة قرون... وعندما تغادر الشركة ستترك الأرض يبابا.

لا مخرج الا بحركة تضامن ممتدة جغرافيا وتخترق مناطق منجمية عدة. هذه مسؤولية ومهمة تتعدى قدرة سكان القريتين. إنها مسؤولية ومهام قوى النضال من يسار وجمعيات حقوقية ونقابات.

لنهب إلى نصرة نضال أقانوانين- تغيغاشت، ولتكن البداية بكسر الطوق الإعلامي الذي يخنقها حاليا.

****

1 - https://dev.chambredesconseillers.xyz/ar/بلاغ-حول-استقبال-رئيس-المحكمة-العليا-الشعبية-بجمهورية-ا صين-الشعبية.

2 - https://dev.chambredesconseillers.xyz/ar/

3 رئيس-مجلس-المستشارين-يلتقي-رئيس-اللجنة-الوطنية-للمؤتمر-الاستشاري-السياسي-للشعب-الصيني.

– كُتب المقال قبل ورود مستجدات بتعليق السكان للمعتصم، بعد قدوم مفوض قضائي عينه السكان لمعاينة الأضرار الحالية والمحتمَلة. وبعد نقاش ووعد ممثلي الشركة على أساس عقد حوار يوم ا نين المقبل، على أساس استئناف المعتصم في حالة غياب أي حلول واستجابة لمطالبهم. يفرض هذا المستجد صياغة بلاغ بتعليق المعتصم، يتضمن وعود الشركة... وفي نفس الوقت يجب ألا تتوقف التعبئة في صفوف السكان، وأيضا الاتصال بالداوير الأخرىلتعبئتها، فاستئناف المعتصم- وهو امر حتمي إذ لن تلتزم الشركة بشيء- يستدعي الإعداد له في أيام "الهدنة"، التي يجب ايضا استغلالها للاتصال بالجمعيات الحقوقية والاطارات الأخرى لوضعها في الصورة، وحفزها للانخراط في النضال والتضامن. اسوء ما يمكن أن يقع حاليا هو الاطمئنان إلى أن المشكل متجه نحو الحل، بل قد تلجأ السلطة لاستغلال فترة الهدنة لتوسيع لائحة المشمولين بالاستدعاءات والتحقيق.

بقلم: المراسل

الرأسمالية تقتل : الأمراض المهنية وجداولها

بقلم محمد أمين الجباري

تتخذ ظاهرة الامراض المهنية، اي التي تسببها ظروف العمل، حجما مهولا لكنه مطموس. إنها وجه من اوجه جرائم ارباب العمل، والدولة كذلك بتغاضيها وبإهمال ظروف عمل اجرائها. عمال المناجم والمقالع في أجواء الغبار، عاملات الزراعة المُسمَّمات بالمبيدات، شغيلة قطاع الصحة المهددين بعدوى الامراض بالمؤسسات الصحية، المدرسون والمدرسات والآفات النفسية والانهاك بالعمل... اللوحة سوداء وعرضة للإخفاء. وتطورات تكنولوجية وفي تنظيم العمل، متسارعة تزيد أماكن العمل خطرا على صحة الشغيلة؛ حيث تشديد وتائر العمل وتقنيات الضغط لرفع المردودية (الاستغلال). لا يرى راس المال في الشغيلة غير الات لرفع الارباح إلى أقصى حد ممكن. الضجيج من اجل التضليل يتصاعد حول الحق في الصحة، بينما الصحة في اماكن العمل حيث يقضي البشر معظم يومه لا تحظى باي اهتمام جدي، ابرز تجليات ذلك حالة طب الشغل، والصمت التام عن الأمراض المهنية. نعرض فيما يلي جانبا من مسألة الأمراض المهنية، تليه في اعداد قادمة جوانب أخرى وتناول مفصل.

أولا: ما المقصود بالأمراض المهنية؟

يمكن تعريف الأمراض المهنية بأنهاالأمراض التي يُصاب بها العاملات والعمال نتيجة لعملهم(هن) أو مهنتهم(هن)؛سواء كانت تلك الأمراض منصوص عليها في **جداول الأمراض المهنية** المعتمدة قانونيا من طرف الدولة، أو غير منصوص عليها بعد.

أمراض تصيب عادة بعض العاملات والعمال بالصناعة، والمناجم، والزراعة، والمستشفيات، والعاملين في مجال العناية بالحيوانات، كتربية الأبقار والأغنام، والكيماويات، والمطابع التقليدية، والصناعات البترولية، ودباغة الجلود، والصناعات البلاستيكية، والصناعات الدوائية، وأيضاً العاملين في أماكن الضوضاء الشديدة، والمُغَبَّرة وغيرها...

وخلافا لحادثة شغل التي تكون عادةً ناتجة عن وقوع الحادثة مرة واحدة، وبشكل غير متوقع؛ المرض المهني عادة ما يكون ناتجا عن تعرض دائم ومتكرر، أثناء العمل أو بسببه، لمسبب الضرر على امتداد فترة زمنية معينة.

ويمكن أن تكون الإصابة ناتجة عن التعرض لعوامل ضارة مختلفة، مثل:

- العوامل الكيميائية كالسموم والمذيبات،
- العوامل الفيزيائية كالإشعاع والاهتزازات،
- العوامل البيولوجية كالعدوى والفطريات،
- العوامل المسرطنة كالمواد الكيميائية السامة،

وأعراض الأمراض المهنية تتضمن اساساً: الصداع، والتعب، والتهاب الجلد، والألم، والتشوش البصري، والتهاب العين، والتهاب الجهاز التنفسي، والتهاب الجلد، والتسمم...

وأما تشخيصها فيتم من طرف أطباء مختصين لتحديد موعد ظهور الإصابة بها، ويعتمد علاجها على نوعها وشدتها، وقد يشمل الدواء، والجراحة، والوقاية...

الوقاية من الأمراض المهنية

تتطلب الوقاية من الأمراض المهنية، أقل ما تتطلب، توفير شروط الصحة والسلامة في مكان العمل، وتدابير وإجراءاتوقائية دورية ومنتظمة، وأخرى دائمة، حسب طبيعة المهنة، وشدة ومدة التعرض للمخاطر، نذكر منها:

- الفحص الطبي الابتدائي والفحص الطبي الدوري: يجب أن يخضع العاملات والعمال لفحوصات طبية دورية للكشف عن أي مشكلات صحية مبكرا.
- التغذية الجيدة: تناول الطعام الصحي والمتوازن يساهم في تقوية جهاز المناعة والحفاظ على الصحة.
- التوعية الصحية بالمخاطر: يجب توعية العاملات والعمال بمخاطر العمل، وكيفية التعامل معها.
- ارتداء الملابس الواقية: يجب ارتداء الملابس والمعدات الواقية المناسبة للوقاية من التعرض للمواد الكيميائية والإشعاع والإصابات...
- الاسعافات الأولية: يجب تدريب العاملات والعمال على تقديم الإسعافات الأولية في حالة الحوادث أو الإصابات.

ملحوظه: الوقاية خير من العلاج

لنتذكر دائما أن الوقاية أفضل من العلاج، وأن لا أحد غيرنا سيهتم بحياتنا وصحتنا وسلامتنا، وأكثر منّا، لذا يجب الحرص على توفر شروط الصحة والسلامة بمكان عملنا، والمطالبة بتطبيق هذه الإجراءات وغيرها...

ثانيا: ما المقصود بجداول الأمراض المهنية؟

جداول الأمراض المهنية طريقة تتخذها الدولة (وتتخذها اليوم أكثر الدول) لتقديم قائمة بالأمراض المهنية التي تم الإقرار بها قانونيا، «لأغراضالوقايةو التسجيلوالإخطار،وعندالاقتضاء،التعويض».

آخر جداول الأمراض المهنية بالمغرب المعمول بها صدرت، منذ 10 سنوات، بالجريدة الرسمية عدد 6303، بتاريخ 02 محرم 1436 (27 أكتوبر 2014)، وتتضمن 111 جدولاً بالأمراض المهنية.

ويتكون كل جدول من ثلاثة أعمدة، كمثال كما تبين الصورة أسفله: جدول رقم 1-1-14؛ الأمراض المهنية الناتجة عن الكادميوم ومركباته.

يتضمن العمود الأول، من اليمين إلى اليسار، بيان الأمراض التي يمكن أن يصاب بها العامل.

ويتضمن العمود الثاني أجل التكفل بالعلاج، أجل تختلف مدته من مرض لآخر.

إذا لم تظهر أعراض المرض على المصاب إلا بعد توقفه عن العمل مدة تفوق هذا الاجل فإنه لا يمكن اعتبار المرض مهنيا معوضا عنه.

ويأتي إقرار هذا الحق في القانون تماشياً مع حقيقة أن أعراض الأمراض المهنية لا تظهر غالباً بشكل مباشر أو سريع على العامل، وإنما قد يستغرق ظهورها فترة زمنية من مزاولة العامل لمهنته، وفي كثير من الأحيان يعاني العاملات والعمال بعد انتهاء عملهم لدى مشغل ما من أعراض لأمراض مهنية سبّبتها المهن والأعمال التي كانوا يزاولونها.

لكن المشكلة إذا لم تظهر أعراض المرض على المصاب إلا بعد توقفه عن العمل مدة تفوق المدة المسماة في الجدول «مدة التكفل بالعلاج» فانه لا يمكن اعتبار المرض مهنيا معوضا عنه.

فيما يتضمن العمود الثالث قائمة بيانية، أو حصرية (حسب كل جدول)، لأهم الأعمال التي قد تسبب هذه الأمراض.

مشكل إثبات العامل إصابته بمرض مهني وضياع حقوقه...

فعلياً، كثيرة هي حالات الإصابة بالأمراض المهنية؛ ولكن الحالات التي تم الإقرار بها واستحق ضحاياها رواتب اعتلال أو وفاة ناشئة عنها، هي قليلة جداً، لا بل نادرة، ولا تكاد تُذكَر (ولا توجد جهة تقدم بشكل منتظم معلومات وإحصائيات عنها...)، على الرغم من أن عدد حالات الإصابة والوفاة بالمرض المهني، كشكل من أشكال إصابات العمل، يفوق بكثير عدد حالات الإصابة والوفاة بسبب حوادث الشغل.

وذلك لعدة أسباب، نذكر منها:

- شروط شبه تعجيزية في وجه العاملات والعمال لإثبات الإصابة بمرض مهني، وطول المساطر وتعقدها، وتهرب الأطباء من إقرار الإصابة بالمرض المهني لفائدة المصاب، بسبب ضغط أرباب العمل وشركات التأمين...
- نقص، وربما انعدام، وعي العاملات والعمال بالموضوع، وعدم الاهتمام بتشخيص الحالة المرضية. قد يشكو العامل من أعراض مرضيّة

التتمة على الصفحة 07

إيران: انتخابات بدون ناخبين

4 تموز/ يوليو 2024
بقلم باباك كيا Babak Kia

السجون، حيث تعرض المعتقلون/ات لضغوط شديدة للغاية لإجبارهم على التصويت. لكن على غرار نرجس محمّدي الحائزة على جائزة نوبل للسلام والنقابيين المسجونين، دعا معتقلو/ات الرأي إلى مقاطعة الانتخابات.

يعرف شعب إيران أن الانتخابات في بلدهم ليست سوى صُورَةٌ كاريكاتُورِيَّة للديمقراطية. هناك نكتة شعبية عن السلطة تقول: «لدينا النتائج، لكن نفتقد الناخبين».

استفتاء ضد الجمهورية الإسلامية

بعد مرور عام على انتفاضة «المرأة والحياة والحرية»، وفي سياق متسم بأزمة اقتصادية عميقة وقمع مستمر، تعد هذه المشاركة في الانتخابات استفتاء ضد الجمهورية الإسلامية. لدى شعب إيران هدف واحد وحسب: وضع حد للديكتاتورية الرأسمالية والدينية المتمثلة في الجمهورية الإسلامية في أسرع وقت ممكن. أوضحت حركة «المرأة والحياة والحرية» معالم الطريق. سيتحقق التغيير الاجتماعي والسياسي عبر التعبئة الجماهيرية للشباب والنساء والأقليات القومية والعمال/ات والعاطلين/ات في الشوارع ومواقع الدراسة وأماكن العمل.

في موقع الانيكابيتاليست Anticapitaliste في 4 تموز/يوليو 2024

رابط المقال

https://lanticapitaliste.org/actualite/international/iran-une-election-sans-electeurs

ترجمة جريدة المناضل-ة

الصهيونية ومعاداة الصهيونية وإزالة الصهيونية

نعيد نشر مقال من مجلة «الأممية الرابعة» عدد 46 تشرين الثاني/نوفمبر 1970. على قرائنا عدم تفويت الاطلاع على هذه الوثيقة لأهميتها وراهنيتها.

1 .

كان غموض رهيب حول إسرائيل والصهيونية سائداً داخل أقصى اليسار، لحظة حرب حزيران/يونيو 1967. وكان مناضلون ثوريون مقتنعون حائرين ومترددين في اتخاذ موقف جلي. كانت البلبلة طبعاً أوضح في اليسار غير الثوري. دافع عن الدولة الصهيونية، بدون قيود، مثقفون غربيون كُثر كانوا حاربوا بشجاعة الاستعمار الفرنسي في الجزائر والإمبريالية الأمريكية في فيتنام.

غالبا ما تقدم تبريرات حول هذا التيه، وأحيانا بدت الأطراف المهتمة نفسها، مثل جان بول سارتر، على دراية إلى هذا الحد أو ذاك، بتناقض الآراء التي كانت تمزقها. إن المسألة اليهودية، التي تستحضر حتما الإبادة الجماعية النازية، تثير شعورا عميقا بالذنب في الغرب. جرت العادة منذ صعود الفاشية في ألمانيا، على اعتبار اليهودي بما هو رمز الانسان المضطهد البارز. فضلا عن ذلك، أدى نقص صارخ في المعلومات حول الوضع الحقيقي في فلسطين، وانتشار دعاية ماكرة بوجه خاص، إلى انتقال أقصى قدر من التعاطف الذي كان الناجون من المحرقة متمتعين به لصالح الحركة الصهيونية. كانت إسرائيل على ما يبدو، تجسيدَ تعويض تاريخي لليهود: إن هذا الشعب الذي كان عانى كثيرا من ا ضطهاد والمعاناة حصل أخيرا على دولة لجوء، وملاذ محتمل يقي طوائف اليهود في جميع أنحاء العالم من كل عودة نزعة معادية للسامية.

وتجذر الإشارة إلى أن ما من دراسة موضوعية جادة حول مسألة الصهيونية باللغة الفرنسية كانت قائمة، قبل مقال مكسيم رودنسون عام 1967 بعنوان «إسرائيل، واقع استعماري»، نشر في عدد من مجلة «الأزمنة الحديث» خاص بالنزاع العربي الإسرائيلي. كانت الصحافة الغربية نجحت في محو وجود الشعب الفلسطيني من وعيها. كانت تذكر أحيانا وجود اللاجئين العرب بصورة مقتضبة.

عصفت المقاومة الفلسطينية بظلام هذا الجهل الهادئ وأثارت في مقدمة الأحداث وعيا بظاهرة الصهيونية. لم تبدد بعد كل ضروب الالتباس، وهذا أمر مفهوم لأن النظرية الثورية دوماً ثمرة بلورة سياسية وليست انعكاس النضالات الجارية من حولنا انعكاساً آلياً.

2 .

بما أننا لم نكن على وعي بمشكلة فلسطين إلا مؤخراً إلى حد ما، فإن فهم دوافع المسألة لا يزال ذي طابع مجزئ. علاوة على ذلك، يجب أن يبدأ التفكير النظري تقريبا من الصفر لأن أي جهد تحليل سـ اسي حول هذا الموضوع منذ الحرب العالمية الثانية، لم يبذل إلا في بعض القطاعات الطليعية داخل الحركة الثورية -أساساً الأممية الرابعة-. قامت الستالينية هنا بدور سلبي خاصة من خلال تجاهل التقليد الشيوعي النقدي ضد

التتمة في الصفحة 20

البطريركية و/أو الرأسمالية: إعادة فتح النقاش

يقلم، سينزيا أروزا Cinzia Arruzz

تحرير المرأة، إلى أولئك الذين يؤكدون، على العكس من ذلك، أننا بحاجة إلى التمييز بشكل صحيح بين المستويين المنطقي والتاريخي للتحليل. من وجهة نظر منطقية، يمكن للرأسمالية أن تسـ غني بسهولة عن عدم المساواة بين الجنسين، ولكن إذا انتقلنا من التجارب النظرية إلى الواقع التاريخي، فإن الأمر ليس كذلك بالضبط.

الفرضية الثالثة: «النظرية الوحدوية». وفقًا لهذه النظرية، لم يعد هناك نظام بطريركي مستقل عن الرأسمالية في البلدان الرأسمالية. لكن الحديث عن العلاقات البطريركية التي تستمر في الوجود دون أن تشكل نظاماً مستقلاً بذاته أمر آخر. ومع ذلك، فإن إنكار كون النظام البطريركي نظامًا في البلدان الرأسمالية لا يعني إنكار وجود الاضطهاد الجندري وأنه نابع من العلاقات الاجتماعية والشخصية ككل. كما أنه لا يعني احتزال أي جانب من جوانب هذا الاضطهاد إلى نتيجة ميكانيكية ومباشرة للرأسمالية، أو تفسيره بمصطلحات اقتصادية بحتة.

باختصار، وهذا ليس بأي حال من الأحوال اختزاليًا أو اقتصاديًا أو التقليل من مركزية الاضطهاد الجندري. بل يتعلق الأمر بتطوير تعريفاته والمفاهيم التي يستخدمها هذا الاضطهاد، وعدم تبسيط ما هو بطبيعته معقد. على وجه الخصوص، رفضت المُنظّرات اللاتي حاولن تطوير النظرية الوحدوية فكرة أن النظام البطريركي اليوم هو نظام ذو قواعد عمل مستقلة وآليات إعادة إنتاج. وفي الوقت نفسه، أصررن ع ضرورة النظر إلى الرأسمالية ليس كمجموعة من القوانين والآليات الاقتصادية البحتة، بل كنظام اجتماعي معقد ومفصّل، يحتوي في داخله على علاقات استغلال وهيمنة واغتراب.

من وجهة النظر هذه، تتمثل المحاولة في فهم كيفية استمرار ديناميكيات التراكم الرأسمالي في إنتاج وإعادة إنتاج وتحويل وتجديد والحفاظ على علاقات التراتبية والاضطهاد دون ترجمة هذه الآليات إلى مصطلحات اقتصادية بحتة وتلقائية.

إيران: انتخابات بدون ناخبين

4 تموز/ يوليو 2024 بقلم باباك كيا Babak Kia

تجرى الانتخابات في الجمهورية الإسلامية الإيرانية دوماً خارج صناديق الاقتراع. أدت طبعاً وفاة رئيس الجمهورية، إبراهيم رئيسي، إثر حادثة تحطم مروحية، إلى تنظيم انتخابات مبكرة، لكنها اثارت خاصة احياء التساؤلات حول خلافة المرشد الأعلى علي خامنئي. لكن ذلك لا يغير من طبيعة النظام.

تظل السلطة الفعلية بيد المرشد الأعلى والملتفين حوله وحراس الثورة. لم يصادق مجلس صيانة الدستور إلا على قائمة تضم ستة مرشحين من أصل ثمانين تقدموا بأوراق ترشيحهم لخوض الانتخابات.

جولة انتخابية أخرى لثاني مرة في تاريخ إيران

لم يحصل علي لاريجاني، رئيس البرلمان سابقاً، ومحمود أحمدي نجاد، رئيس الجمهورية سابقاً، على تصريح بالترشح. وبالمثل، استبعد المرشحين الرئيسيين مما يسمى بالتيار «الإصلاحي».

من ناحية أخرى، صادق مجلس صيانة الدستور على ترشيح محمد باقر قاليباف، عمدة بلدية طهران سابقاً، ورئيس البرلمان سابقاً، والمشهور بالفساد واختلاس أموال ضخمة، وكذلك ترشيح سعيد جليلي، المحافظ المتشدد، ورئيس التفاوض في الملف النووي سابقاً، وأ ممثلي المرشد الأعلى في مجلس الأمن القومي، وداعية إلى نظام أكثر صرامة، خاصة فيما يتعلق بالشارع والمرأة. يواجه هذين المرشحين، محمود بيزشكيان الذي يمثل التيار «الإصلاحي». ويحظى بدعم الرئيسين السابقين روحاني وخاتمي.

تأهل المرشحان محمود بيزشكيان وسعيد جليلي لخوض الجولة الثانية من الانتخابات. تجاوز المرشح «الإصلاحي» منافسه بما يناهز مليون صوت. وتجدر الإشارة إلى أن هذه هي المرة الثانية التي تشهد خوض جولة ثانية في تاريخ الانتخابات الرئاسية. دعا قاليباف ناخبيه بعد حصوله على المركز الثالث، للتصويت لصالح جليلي يوم الجمعة 5 تموز/يوليو 2024.

«لدينا النتائج، لكن نفتقد الناخبين»

تكمن المعلومات الحقيقية في مكان آخر. شهدت الجولة الأولى من التصويت نسبة امتناع قياسية، ما يمثل رفضًا جماهيرياً من جانب السكان.

تُظهر النتائج الرسمية أن نسبة المشاركة على المستوى الوطني بلغت 39%. إذا كانت نسبة الامتناع عن التصويت أعلى في المناطق النائية، خاصة في سيستان-بلوشستان وكردستان، فإنها كذلك في طهران الكبرى، حيث لم تصل نسبة المشاركة حتى نسبة 25%. وحتى في مدينة قم المقدسة لم تتجاوز نسبة المشاركة 25%... ويجب أن نضيف إلى ذلك نسبة الأصوات الملغاة التي ناهزت نسبة 5%.

مع ذلك، يقوم الرهان الرئيسي بالنسبة للمرشد، علي خامنئي، والشخصيات البارزة في النظام على إضفاء الشرعية على سلطتهم. بذلت السلطات كل ما في وسعها لتشجيع إقبال كبير على التصويت. حتى أنها مددت فتح مراكز الاقتراع إلى منتصف الليل.

توالت الدعوات للتصويت من أعلى المستويات الحكومية. قدمت «حوافز» كثيرة للمشاركة في التصويت. حتى في

التتمة في الصفحة 19

الرأسمالية تقتل : الأمراض المهنية وجداولها

بقلم محمد أمين الجباري

ناتجة عن مهنته وبسببها دون أن يعلم وحتى دون أن تُشخّص حالته المرضيّة على أنّها مرض مهني.

الرأسمالية تعترف مرغمة أنها تتسبب بالأمراض وتقتل...

وضع جداول للأمراض المهنية، واكتسابها طابع نصوص قانونية إلى جانب تشريعات أخرى تنظم الصحة والسلامة المهنية ضمن « تشريعات الشغل»، وإدراج أمراض فيها دون أمراض أخرى، لم تقم بها الدولة وأرباب العمل من تلقاء أنفسهم، بل جاءت نتيجة نضالات مريرة خاضها العاملات والعمال على امتداد عقود...

واليوم، إذا كانت قد أصبحت كمكتسبات ضمن»تشريعات الشغل»، وقيام الدولة بإحداث مؤسسات وتكوين أطباء في هذا المجال، فإنه أولا اعتراف بأن الكدح في أماكن العمل يتسبب للعاملات والعمال، وحتى لأسرهم واشخاصا آخرين، بالأمراض، إنه اعتراف من الرأسـ اليين أنفسهم ودولتهم أن الرأسمالية تتسبب بالأمراض وتقتل...

وثانيا، هي مكتسبات ينبغي الحرص على التمتع بها، وتطويرها باستمرار.

لأن أرباب العمل، سعيا منهم إلى تحقيق أعلى الأرباح، يحرصون «على إبقاء العمال بلا تأمين من الامراض المهنية، لعدم إجبارية هذا التأمين. حيث تجندت منظمات أرباب العمل لإلغاء تلك الإجبارية التي نص عليها ظهير 23 يوليوز2002.

جاء في مادته الثانية أن على المشغلين الخاضعين لظهير الضمان الاجتماعي « أن يبرموا عقدا للتأمين يضمن التعويضات التي ينص عليها ظهيرنا الشريف هذا [ظهير التعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية] ».

لكن الحملة التي قام بها أرباب العمل أدت الى صدور ظهير 19 يونيو 2003 حيث طارت منه الأمراض المهنية، واقتصرت إجبارية التامين على حوادث الشغل.

جاء في الفصل الثاني من هذا الظهير انه يجب على المشغلين الخاضعين لظهير الضمان الاجتماعي «أن يبرموا عقدا للتأمين يضمن التعويضات المتعلقة بحوادث الشغل التي ينص عليها ظهيرنا الشريف هذا».

النضال من أجل إجبارية التأمين عن الأمراض المهنية، وقيام مفتشي الشغل ومفتشي الضمان الاجتماعي ومراقبيه بإلزام أرباب العمل بتطبيق القانون، واجب من واجبات حركة نقابية جديرة بهذا الاسم». [مأخوذ من مقال: «**فاس: صحة عمال المطاحن بين المرض المهني وانعدام التأمين**»؛ محرض عمالي؛ الثلاثاء 12 كانون الأول/ديسمبر 2006؛ جريدة المناضل-ة؛ عدد: 14].

والمطالبة، إضافة إلى ذلك، بما يلي:

-مراجعة قائمة الأمراض المهنية بشكل دوري، وكلما أقتضى الأمر ذلك، بما يتناسب مع المستجدات والمتغيرات. فالأمراض المهنية تتغير مع تغير واقع العمل، وتطور التكنولوجيا، إذ تظهر أمراض جديدة، مثل مرض كورونا، وأخرى لم يتم بعد إدراجها في تلك القائمة...

-إنشاء مؤسسات لإجراء مزيد من الدراسات المتخصصة في مجالات حوادث الشغل والأمراض المهنية.

- إسناد التأمين عن الأمراض المهنية، مع التنصيص على إجباريته، وكذا التأمين عن حوادث الشغل، للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، كما حال التأمين الاجباري عن المرض (AMO)، إسوة بعديد دول العالم، إضافة إلى أنها توصية من توصيات منظمة العمل الدولية، والمجلس الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، بدل تركهبيد شركات تأمين خاصة تراكم الاموال على حساب الضحايا وذوي حقوقهم، ويزج بالضحايا وذويهم في تعقيدات مساطر التعويض، وحرمانهم من حقوقهم...

ملاحظات لشبكة تقاطع للدفاع عن الحقوق الشغلية بصدد الوظيفة الاجتماعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

الشبكة الوطنية للحقوق الشغلية

" تَقاطُع"

Réseau «JONCTION» pour la défense du droit du travail et droits des travailleurs /ses

جاء الرأي الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في موضوع:

«آليات منح التراخيص ومراقبة استغلال الموارد الطبيعية) الموارد المائية والمقالع)»

والذي صادق عليهبالإجماع أعضاء جمعيته العامة في 31 غشت 2023، ليؤكد المنحى العام الذي يسير عليه هذا المجلس، منحى إهمال الجانب الاجتماعي، وبوجه خاص أوضاع الطبقة العاملة. وهذا رغم المقاربة التشاركية المزعومة والصفة الاجتماعية التي يحملها اسمه.

درج هذا المجلس على التطرق لقضايا تدخل في اختصاصه الثلاثي، لكن بمنظور لا يولي أوضاع الشغيلة الاهتمام الواجب. هذا مجلس يُمول من المال العام لكنه يحمل ويُفعّل رؤية يطغى فيها انشغالٌ بمصلحةأصحاب الثروات وسبل تحسين مراكمتها بيد الأقلية. فمجمل القضايا التي تطرق لها، ذات الصلة بالطبقة العاملة، منذ إحداثه قبل 13 سنة، هي مجردآراء في مشاريع قوانين تخص عالم الشغل، ولا صلة لها بالواقع اليومي للأجراء والأجيرات، واقع مكابدة فرط الاستغلال وشظف العيش. لم يبادر المجلس قط إلى إنتاج تقرير عن أوضاع الشغيلة، سواء في أماكن العمل، أو مناحي حياتهم الأخرى، علما أنه أصدر تقارير ذات صبغة اجتماعية تخص الشباب و المعاقين، على سبيل المثال.

وفي المثال الذي أشرنا إليه في البداية: الرأي حول تراخيصالموارد المائية والمقالع ومراقبتها، لا وجود لأي اهتمام جدي بأوضاع شغيلة المقالع، لا من حيث حجم اليد العاملة،أوظروف عملها، أوالمخاطر المهنية المحدقة بها. والحال أن العمل في المقالع مشهور بكثرة المخاطر وجسامتها،سواءالأمراض المهنية، لا سيما الرئوية الناتجة عن الغبار،أوتلك الناتجة عن ضجيج الآلات، أو الحوادث الخطيرة والقاتلة: ففي شهر مايو 2024 وحده ، توفي أربعة عمال في حوادث شغل بالمقالع [واحد بمقلع أحجار بجماعة ايت بلقاسم دائرة تيفلت إقليم الخميسات، يوم الاثنين 6 مايو 2024، واثنان بمقلع «لشقريش» للحجارة بجماعة خميس أنجرة ، إقليم الفحص أنجرة يوم 09 مايو 2024،ورابع بمقلع رمال بمنطقة بوعسيلة بجماعة بني زرنتل، نواحي أبي الجعد، إقليم خريبكة يوم28 مايو 2024..]

يهدف رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - حسب زعمه - إلى تقييم مدى فعالية منح التراخيص ومراقبة استغلال الموارد المائية والمقالع، في ضوء قدرتها على ضمان استخدام الموارد بشكل مستدام وناجع ومنصف ،وكذلك على مكافحة الاستغلال المفرط والاستغلال غير المشروع.

إنه يركز اهتمامه على استغلال المقالع لصالح من يجنون الأرباح ولا شيء ذو شأن عن الاستغلال المفرط للبشر. ويخلص إلى التدهور المتزايد للموارد الطبيعية الحيوية أو الاستراتيجية لبلادنا، مثل المياه والمقالع بفعل عوامل

التتمة على الصفحة 08

ملاحظات لشبكة تقاطع للدفاع عن الحقوق الشغلية بصدد الوظيفة الاجتماعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

متعددة، منها الاستغلال المفرط والاستغلال غير المشروع، لكن دون اكتراث جدي بالبشر « أي العمال» وأسرهم التي تكسب قوتها من تشغيل آلة استغلال المقالع. وكل ما تفضل به المجلس بصددهم في تقريره لا يتعدى جملاقصيرة وضعيفة وفضفاضة ومنتزعة من سياقها العملي..

جاء فيالفقرة الأخيرة من الصفحة 26 ما يلي:

«ضعف امتثال ظروف العمل في المقالع للنصوص التنظيمية والمعايير الفضلى في مجال المسؤوليةالاجتماعية للمقاولات. ويتجلى هذا عادة في علاقات عمل غير منظمة بالشكل الكافي، وأجورمتدنية، وعدم التصريح الكامل أو التصريح الجزئي بالعاملين، بالإضافة إلى ارتفاع مخاطر حوادثالشغل والأمراض المهنية، وما إلى ذلك».

وفي الصفحة 33 ضمن التوصيات ورد ما يلي:

«الحرص على احترام المعايير الاجتماعية والبيئية في استغلال المقالع وفقا للمقتضيات القانونيةالجاري بها العمل، وذلك من خلال ضمان حقوق اليد العاملة والحرص على تهيئة ظروفعمل ملائمة، من خلال بناء علاقات شغل شفافة، والتصريح بالعاملين، وتحسين مستويات الأجور،وضمان شروط الصحة والسلامة في أماكن العمل».

هذه عموميات لذر الرماد في العيون..فلا معطيات و لا أرقام و لا حقائق ملموسة و لا بحث ميداني . فليس ضمن من اتصل بهم المجلس بصدد ما يسميه «الاستشارة المواطنة» جهة عمالية، فقط أرباب العمل، من يجنون الأرباح من المقالع وليس من يكدحون ويموتون فيها: الجامعة الوطنية للبناء والاشغال العمومية وجامعة صناعات مواد البناء.

والكلام عن انتهاك قوانين الشغل والسلامة باستعمال تعبير «بعض المقالع» ما هو الا سعي الى طمس الواقع المرير والاجرامي لما يجري في المقالع، سعي الى إظهار ان ثمة بعض الاستثناءات فقط خارجة عن القانون.

لماذا لم ينصت المجلس لمفتشي الشغل، وللأطباء مفتشي الشغل، وللنقابيين، وللعمال مباشرة؟ لماذا لم يتناول المجلس بالدرس عينة من شغيلة المقالع تبرز أهوال ما يتعرضون له؟

المجلس فيه تمثيلية نقابية، فلماذا لا ينعكس ذلك في العناية بالبعد العمالي لواقع المقالع؟

باختصار زاوية نظر المجلس رأسمالية منصبة على استغلال المواد الأولية وغير مكترثة بالبشر العامل.

29/06/2024
شبكة تقاطع

النادي العمالي للتوعية والتضامن
جميعا إلى الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب و التقاعد ... لا عذر لمتخلف

تشكلت ببيان صادر يوم 11 يونيو 2024 الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد من طرف عدد من الهيئات المناضلة (القائمة أسفله) من أجل توحيد الفعل النضالي لشغيلة المغرب في التصدي لهجوم تاريخي بكل معنى الكلمة.

فبعد سنوات عديدة من تحضير الأجواء الملائمة، بإضعاف الحركة النقابية بالقمع والاحتواء، وتضليل الرأي العام بحملات مغرضة ضد الإضرابات العمالية، وبوجه خاص تحميل الشغيلة تبعات الإضراب في قطاعات الخدمات العمومية، ها هي دولة الرأسماليين ترفع سيف الإجهاز النهائي على حرية الإضراب، بالسعي إلى تمرير مشروع القانون التنظيمي للإضراب. هذا المشروع ترسانة كاملة لم تترك قيدا ولا شرطا يمكن تصورها إلا وجاءت به لمنع شغيلة المغرب من الإضراب، ولإفراغ الإضراب إن تجاوز تلك القيود من أي مفعول.

باختصار نزع سلاح الشغيلة في دفاعهم عن حقهم في العمل في ظروف صحة وسـ مة، وحقهم في حياة لائقة، وحقهم في الحريات الديمقراطية، إنما يهدف إلى فرض درجة استغلال عالية ترفع أرباح البرجوازيين إلى أعلى مستوى ممكن. التقاعد ومكاسب مدونة الشغل هما أيضا هدف للعدوان البرجوازي، لكن الأخطر هو استهداف حق الإضراب. فبـ لإضراب يمكن الدفاع عن المكاسب كافة، والسعي لتحقيق مكاسب إضافية. حق الإضراب هو أم الحقوق. لذلك فإن ما تواجهه الطبقة العاملة اليوم، ليس تعديا آنيا بل محاولة لتركيع نهائي وإذلال ما بعده إذلال. إن الحق النقابي الذي اعترف به لشغيلة المغرب قانونيا قبل سبعين سنة يراد افراغه اليوم من اي محتوى بإلغاء فعلي لحق الإضراب: فماذا ستكون نقابة بلا حرية الإضراب؟ هيكل عاجز، وكتلة عزلاء لا حول لها ولا قوة.

الالغاء العملي لحرية الإضراب ما هو إلى تمهيد لإلغاء ما تبقى من مكاسب لدى الطبقة العاملة المغربية، وتحضير لمزيد من السياسات الطبقية المعادية لعامة الشعب، اي مزيدا من خوصصة الخدمات العمومية ومزيدا من تحطيم القدرة الشرائية بالغلاء، ومزيدا من البطالة، وشق صنوف البؤس...

إننا في مفترق طرق تاريخي: إما ان نصد هجوم نزع سلاح الإضراب أو نفقد هذا السلاح وننحط إلى عبيد مأجورين عزل بلا قدرة على الدفاع عن النفس.

إن جميع النقابات والجمعيات و الهيئات من أي نوع، المنتسبة إلى الطبقة العاملة ونضالها، مطالبة اليوم بمد يد التعاون و الانضمام إلى الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب و التقاعد (وحتى ضد تعديل مدونة الشغل وفق رغبات أرباب العمل)، فحجم الهجوم يتطلب إجماعا عماليا لصده. لا مبرر ، ولا ذريعة، ولا حجة اليوم لمن يمتنع عن توحيد الصف العمالي. فهما كانت نواقص تجارب العمل المشترك السابقة بالساحة النقابية، وما قد تكون خلفت من إحباطات، ليس مقبولا بأي وجه اتخاذها ذريعة للاستنكاف اليوم عن العمل الموحد. كما تسقط جميع أنواع الحسابات الضيقة، الممكن تصورها، والمنتشرة فعلا، أمام نوعية الهجوم البرجوازي الراهن. وحتى الصمت السائد لحد الساعة ازاء قيام الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والقاعد لا مبرر له ولا مسوغ . فالمطلوب توحيد الفعل العمالي إزاء الخطر الداهم، او التعبير ا صريح والمسؤول عن أسباب الامتناع عن توحيد الفعل، أو اقتراح صيغة أخرى لتوحيده. الانتظارية و السلبية لا تخدمان سوى الخصم.

إن جمعية النادي العمالي للتوعية والتضامن فا فتئت منذ أكثر من 20 سنة تفضح حقيقة الدعوات الى «تنظيم» حق ممارسة الإضراب، وتدعو إلى التصدي الجماعي لها، ومن ثمة لا يسعها إلا ان تعتبر نفسها مكونا من مكونات الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب و التقاعد، وأن تنهض للقيام بما يقتضيه الواجب.

فليتحمل الجميع مسؤوليته إزاء الطبقة العاملة، والتاريخ شاهد على الجميع.

قائمة الهيئات المؤسسة للجبهة المغربي ضد قانوني الإضراب و التقاعد :

لجامعة الوطنية للتعليم(FNE) ، والجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي(FNSA UMT) ، والنقابة المستقلة للممرضين وتقني الصحة (SIITS)، والنقابة المستقلة لأطباء القطاع العام (SIMSP)، والنقابة الوطنية المستقلة لهيئة تفتيش الشغل(SNICIT) ، والهيئة الوطنية للتقنين بالمغرب.(CNTM)

7 يوليوز 2024

البطريركية و/أو الرأسمالية: إعادة فتح النقاش

يقلم، سينزيا أروزا Cinzia Arruzza

/https://viewpointmag.com/2014/09/02/remarks-on-gender

من المألوف جدًا أن نجد في النصوص والمنشورات والمقالات والوثائق النسوية إشارات إلى النظام البطريركي والعلاقات الأبوية. غالبًا ما يُستخدم مصطلح النظام البطريركي للدلالة على واقع أن الاضطهاد وعدم المساواة بين الجنسين ليسا حالات عرضية أو استثنائية. لا يمكن اختزالها في ظواهر تحدث فقط ضمن العلاقات بين الأشخاص، بل على العكس، هي قضايا تتخلل كل المجتمع، ويعاد إنتاجها على أساس آليات لا يمكن تفسيرها على أساس فردي.

باختصار، غالبًا ما يُستخدم مصطلح النظام البطريركي للتأكيد على أن الاضطهاد الجندري ظاهرة ذات ثبات معين وطابع اجتماعي وليس مجرد ظاهرة بين الأشخاص. رغم ذلك، تصبح الأمور أكثر تعقيدًا بعض الشيء إذا أردنا أن نكون أكثر دقة حول ما نعنيه بالضبط بـ»البطريركية» و»النظام البطريركي». وخطوة أخرى في التعقيد إذا ما بدأنا في التساؤل عن العلاقة بين النظام البطريركي والرأسمالية وما العلاقة بينهما.

خط سير المسألة

خلال فترة قصيرة ا بين السبعينيات ومنتصف الثمانينيات، شكلت مسألة العلاقة البنيوية بين النظام البطريركي والرأسمالية موضوع نقاش حيوي بين المنظرين والناشطين في التيار النسوي المادي والماركسي (من النسوية الماركسية إلى النسوية المادية ذات الأصل الفرنسي، مرورا بالصيغ المختلفة لما يسمى بـ»النسوية الاشتراكية»؛ النسوية الماركسية أو النسوية المادية الأفريقية-الأميركية الأفريقية، والنسوية المادية المثلية... إلخ). كانت الأسئلة الأساسية المطروحة تدور بشكل أو بآخر حول محورين:

1) هل النظام الأبوي نظام مستقل في علاقته بالرأسمالية؟

٢) هل من الصحيح استخدام مصطلح «النظام البطريركي» للإشارة إلى الاضطهاد وعدم المساواة بين الجنسين؟

تراجع هذا النقاش، الذي أثمر بعض الكتابات المثيرة للاهتمام، تدريجيًا مع تدهور نقد الرأسمالية، ومع تأكيد التيارات النسوية نفسها التي إما أنها لا تشكك في الأفق الليبرالي ; أو جعلت من العلاقات بين الذكور والإناث جوهرية وبالتالي أخرجت الجندر من سياقه التاريخي؛ أو تهربت من مسألة الطبقة والرأسمالية بينما مطورةً مفاهيم أثبتت أنها مثمرة للغاية في تفكيك الجندر (خاصة النظرية الكويرية في التسعينيات).

وبالطبع، لا يعني الاضمحلال الاختفاء، وخلال العقود المتعاقبة ، واصل العديد من المنظرين النسويين العمل على هذه القضايا، مع المخاطرة أحيانًا بأن يُنظر إليهم على أنهم رجعيون ومخلفات حرب يجري التسامح مع وجودهم. وقد كانوا بالتأكيد على حق في الدأب. بينما نعيش أزمة اقتصادية واجتماعية، فإننا نشهد حاليًا عودة جزئية ولكن مهمة للاهتمام بالعلاقة الهيكلية بين القمع الجنساني والرأسمالية.

في السنوات الأخيرة، لم يكن هناك بالتأكيد نقص في التحليلات التجريبية أو الوصفية لظواهر أو قضايا محددة، مثل تأنيث العمل، أو تأثير السياسات الليبرالية على ظروف معيشة وعمل المرأة، أو تقاطع القمع بين الجنس والعرق والطبقة، أو العلاقة بين مختلف أشكال الهوية الجنسية وأنظمة التراكم الرأسـ الي.رغم ذلك، فإن «وصف» ظاهرة أو مجموعة من الظواهر الاجتماعية التي تكون فيها الصلة بين الرأسمالية والقمع الجندري واضحة إلى حد ما. أما أن نقدم تفسيرًا «نظريًا» لسبب تحديد هذه الصلة بين الرأسمالية والقمع الجندري في هذه الظواهر، وكيفية عملها فهو شيء آخر تمامًا. علينا بعد ذلك أن نتساءل عما إذا كان هناك «مبدأ منظم» لهذا الرابط.

من أجل الإيجاز والوضوح، سأحاول تلخيص الفرضيات الأكثر إثارة للاهتمام التي تم اقتراحها حتى الآن. في «التفكير الجنساني» التالي، سأقوم بتحليل هذه الفرضيات المختلفة وطرح الأسئلة حولها بشكل منفصل. وتوخياً للأمانة الفكرية وتجنباً لسوء الفهم، أود أن أوضح على الفور أن إعادة بنائي لوجهات النظر المختلفة ليست محايدة. في الواقع يمكن تلخيص وجهة نظري بالفرضية ٣ أدناه.

ثلاث فرضيات

الفرضية الأولى هي «نظرية النظم المزدوجة أو الثلاثية». ويمكن تلخيص الرؤية الأصلية لهذه الفرضية على النحو التالي: تشكل العلاقات بين الجنسين والعلاقات الجنسية نظاماً مستقلاً ذاتياً يرتبط بالرأسمالية ويمتزج بها، ويعيد تشكيل العلاقات الطبقية، ولكنه هو نفسه يتعدل في علاقة تأثير وتفاعل متبادل. وتشمل أحدث نسخة من هذه النظرية أيضًا العلاقات العرقية، التي يُنظر إليها أيضًا على أنها نظام مستقل من العلاقات الاجتماعية المتداخلة مع العلاقات بين الجنسين والعلاقات الطبقية.

وضمن النسوية المادية، تقترن هذه الاعتبارات بأخرى تتعلق بالعلاقات بين الجنسين والعلاقات العرقية، والتي يُنظر إليها كنظم لعلاقات القهر وكذلك علاقات الاستغلال. وبوجه عام، تفهم هذه الفرضيات العلاقات الطبقية من منظور اقتصادي في جوهره: فالتفاعل بين النظام البطريركي ونظام الهيمنة العرقية هو الذي يعطيها طابعًا يتجاوز الاستغلال الاقتصادي الأساسي. ومن أشكال هذه الفرضية تلك التي ترى العلاقات بين الجنسين كنظام من العلاقات الثقافية والأيديولوجية المستمدة من أنماط الإنتاج والتشكيلات الاجتماعية التي تسبق الرأسمالية ومستقلة عنها، والتي تتدخل في العلاقات الرأسمالية بإعطائها بعدًا جندريًا.

الفرضية الثانية: «الرأسمالية غير المكترثة». يشكل الاضطهاد واللامساواة بين الجنسين بقايا تشكيلات اجتماعية وأنماط إنتاج سابقة، حيث كان النظام البطريركي ينظم الإنتاج بشكل مباشر ويحدد تقسيمًا جندريًا صارمًا للعمل. فالرأسمالية في حد ذاتها غير مبالية بالعلاقات بين الجنسين ويمكنها الاستغناء عنها، لدرجة أن الرأسمالية نفسها هي التي حلت النظام البطريركي في البلدان الرأسمالية المتقدمة وأعادت هيكلة العلاقات الأسرية بشكل جذري. بشكل عام، للرأسمالية علاقة هيكلية أساسية مع عدم المساواة بين الجنسين: فهي تستخدمها حيثما كانت مفيدة، وتضعها في أزمة حيثما كانت عقبة.

لوجهة النظر هذه عدة تنويعات. يمكننا أن ننتقل من أولئك الذين يؤكدون أن المرأة شهدت تحررًا داخل الرأسمالية لم يسبق له مثيل بالنسبة لأنواع أخرى من المجتمعات، وهو ما من شأنه أن يثبت أن الرأسمالية لا تمثل عقبة هيكلية أمام

التتمة في الصفحة 18

«من النهر إلى البحر»: نضال فلسطين لتقسيم الأرض ضد استراتيجية الرفض الإسرائيلية

16 كانون الثاني/يناير عام 2024

بقلم ميكائيل كارادجيس Michael Karadjis

المتحدرة من الاستعمار. كما اعترض سكان أصليون عديدون من أستراليا على «الصوت» بسبب مناقض لمبرر معظم الناخبين البيض: لأنه كان اقتراحا ضعيفا للغاية بينما كان أملهم في معاهدة تنص على تمثيلية أكثر جدية وحق تقرير المصير فيما يتعلق بشؤونهم الخاصة.

طرح الحوار الوطني للأمم الأولى المنعقد في أولورو في أستراليا عام 2017، والداعي إلى سيرورة قائمة على شعار «معاهدة -صوت -حقيقة»، مسألة السيادة على هذا النحو في «بيان أولورو من قلب الوطن» الشهير:

كانت قبائلنا الأصلية وسكان جزر مضيق توريس أول الأمم ذات السيادة على قارة أستراليا والجزر المجاورة لها، وكانت أراضيها في ملكيتهم وفقا لقوانينهم وأعرافهم الخاصة. [...] تمثل هذه السيادة مفهوما روحيا: صلة موروثة قائمة بين الأرض، أو «الطبيعة الأم»، والشعوب الأصلية وسكان جزر مضيق توريس التي أنجبتهم، ثم يظلون مرتبطين بها، ولا بد أن يعودوا إليها يوما ما لالتئام شملهم مع أسلافهم. يشكل هذا الرابط أساس ملكية الأرض، أو بالأحرى، السيادة، التي لم يتم التنازل عنها أو اسقاطها بأي وجه، والتي تتعايش مع سيادة التاج. (27)

بالنسبة لمن يقرؤون ذلك، رجالا ونساء، من خارج أستراليا: تمثل سيادة «التاج»، الطريقة التي تشير بها أستراليا البيضاء الاستعمارية إلى دولة أستراليا حالياً، والتي لا تزال، على الرغم من 122 عاما من الاستقلال، قائمة رسميا تحت حكم بقايا النظام الإقطاعي البشعة لبلد على الجانب الآخر من العالم. «تتعايش» سيادة الأمم الأولى مع سيادة «التاج» في جميع أنحاء أستراليا، من ساحل المحيط الهندي إلى ساحل جنوب المحيط الهادي؛ ولا تترسخ سيادتهم وحسب على بعض المناطق القاحلة إلى حد كبير حيث خاضوا نضالات ظافرة لتثبيت حقوق الأرض أو على بعض المناطق ذات تركز كبير من السكان الأصليين.

وينتهي بيان قلب أولورو قائلا: «ندعوكم للانخراط معنا في حركة شعب أستراليا من أجل مستقبل أفضل».

كما تضمن بيان يـ عرفات في مقر منظمة الأمم المتحدة في عام 1974 ما يلي: إننا نقدم لكم [يهود إسرائيل] أكرم دعوة، أن نعيش معاً في إطار السلام العادل في فلسطيننا الديمقراطية.»

من محيط إلى آخر، من النهر إلى البحر.

****

ميكائيل كارادجيس، أستاذ العلوم الاجتماعية في جامعة سيدني، وعضو منظمة التضامن مع سوريا في أستراليا

نُشر هذا المقال لأول مرة باللغة الإنجليزية بعنوان « From the River to the Sea”: Palestine’s historic struggle to share the land versus Israeli rejectionism » في مدونة *Their Anti-impérialism and Ours*، ثم نشرت من بعد في مجلة “لينكس” *Links* الأسترالية الإلكترونية.

إحالات

(1) Rashida Tlaib Posts Video Accusing Biden of Supporting ‘Genocide’ », New York Times, 3 novembre 2023.

(2) The Hateful Likud Charter Calls for Destruction of Any Palestinian State », Jonathan Weiler, Informed comment, 8 avril 2014.

(3) Palestine : The solution – The Arabs proposals and the case on which they rest, The Arab Office, Wardman Partk, Washington, D. C., April 1947. The Arab Office de Washington était alors sponsorisé par les gouvernements des États arabes (Égypte, Irak, Liban, Arabie saoudite, Syrie, Transjordanie et Yémen) et enregistré auprès du Département de Justice des États-Unis. Disponible en PDF

(4) https://www.unrwa.org/content/resolution-194

(5) Address by the Al-Fateh Delegation to the Second International Conference in Support of the Arab Peoples, Le Caire, janvier 1996.

(6) Présentation du FDLP, par Maher Charif, historien palestinien marxiste.

(7) https://al-bab.com/documents-section/speech-yasser-arafat-1974#sthash.aThCyhr3.dpbs

(8) Point Program of the PLO (1974), 10 Political Program Adopted at the 12th Session of the Palestine National Council, Cairo, 8 June 1974.

(9) S/11940.

(10) Palestine question core of conflict – Vetoed draft resolution.

(11) 35 207/Résolution.

(12) The question of Palestine », Nations unies, 1991.

(13) Déclaration finale », 9 septembre 1982.

(14) Palestinian Declaration of Independence », 18 novembre 1988.

(15) 43 /177/Résolution 15 décembre 1988.

(16) Palestine: The reality of Israel’s “generous offer” », entretien de Naseer Aruri avec Anthony Arnove, 24 avril 2002, Socialist Worker.

(17) Plan de paix » de la Ligue arabe, 27 mars 2002.

(18) Hamas touts 10-year ceasefire to break deadlock over Israel », Ewen MacAskill et Harriet Sherwood, 1er novembre 2006, The Guardian.

(19) We will not sell our people or principles for foreign aid », Khalid Mish’al, 1er février 2006, The Guardian, « We Do Not Wish to Throw Them Into the Sea », 26 février 2006, et « Khaled Meshaal: Struggle is against Israel, not Jews », 6 mai 2017, Al Jazeera.

(20) Projet de programme gouvernemental du Hamas, 12 mars 2006.

(21) L’auteur utilise ici le terme « rejectionism », comme dans le titre initial de l’article.

(22) Israeli Peace Activist: Hamas Leader Jabari Killed Amid Talks on Long-term Truce », Nir Hasson, 15 novembre 2012, Haaretz.

(23) Gaza “invivable”, rapporteur spécial » de l’ONU pour la situation des droits humains dans les territoires palestiniens occupés à la troisième commission – communiqué de presse (extraits) », 24 octobre 2018.

(24) Where we work », Unrwa, août 2023, « Gaza’s Untold Story: From Displacement to Death », infographie, 17 septembre 2015, Al Mezan.

(25) Gaza’s Great March of Return protests explained », Huthifa Fayyad, 30 mars 2019, Al Jazeera.

(26) Two Years On: People Injured and Traumatized During the “Great March of Return” are Still Struggling », ONU, 6 avril 2020.

(27) « Uluru statement from the heart ».

«من النهر إلى البحر»: نضال فلسطين لتقسيم الأرض ضد استراتيجية الرفض الإسرائيلية

16 كانون الثاني/يناير عام 2024

بقلم ميكائيل كارادجيس Michael Karadjis

ملحق خاص

يناقش ميكائيل كارادجيس، المناضل الأسترالي، مطلب «من النهر إلى البحر» مدافعاً عن شرعيته، كما يناقش الانتكاسة الكبيرة التي مثلها مطلب إقامة دولة فلسطينية مستقلة، كهدف اقترن في الواقع ببناء البانتوستانات والوضع الحالي.

كان شعار «من النهر إلى البحر»، في تظاهرات مؤيدة لفلسطين في جميع أنحاء العالم، مثار انتقادات كثر لا أساس لها من الصحة. يحظى بانتقادات في تعليقات وسائل الإعلام والنقاشات التلفزيونية، باعتباره دعوة إلى «تدمير إسرائيل»، ودليلا على رفض الفلسطينيين/ات السلام وكل تسوية مع إسرائيل، أو حتى، بشكل أوضح، نداءاً إلى «إبادة جماعية»، لـ«رمي اليهود في البحر».

أدانت غالبية أصوات أعضاء مجلس النواب الأمريكي المرأة الفلسطينية الوحيدة في الكونغرس الأمريكي، رشيدة طليب، بسبب اثارة هذا الشعار، في حين تحظى إبادة جماعية حقيقية ضد الفلسطينيين/ات بتشجيع وتسهيل فعّالين، كما كانت رشيدة طليب أكدت سابقا (1). اعتبر اقتراح حجب الثقة عن رشيدة طليب هذه الجملة «دعوة إلى إبادة جماعية بالعنف لتدمير دولة إسرائيل وشعبها وابدالها بدولة فلسطينية تمتد من نهر الأردن إلى البحر الأبيض المتوسط». ردت السيدة طليب بصرامة على هذا الافتراء المخزي.

وعلى النحو ذاته، زعمت الكاتبة الأسترالية اليمينية بيتا كريدلين زورا في صحيفة ديلي تلغراف، يوم 12 تشرين الثاني/نوفمبر أن «عشرات آلاف الأسترا يين ساروا دعما لما قد يرقى إلى مستوى محرقة جديدة، وتدمير إسرائيل وطرد ملايين اليهود من المنطقة القائمة من «النهر إلى البحر»».

يشير تعبير «من النهر إلى البحر» إلى منطقة فلسطين التاريخية برمتها، أي من نهر الأردن شرقاً إلى البحر الأبيض المتوسط غرباً. تخضع هذه المنطقة بأكملها حالياً لحكم إسرائيل، وهي مقسمة إلى ثلاثة أجزاء: إسرائيل (داخل حدود ما قبل هزيمة عام 1967)، والضفة الغربية الفلسطينية المحتلة، وغزة التي أصبحت معسكر اعتقال للفلسطينيين، تحت الحصار، ورمادا حالياً بسبب عمليات القصف.

وبعبارات أخرى، تقوم حاليا دولة إسرائيل، التي تمثل دولة الشعب اليهودي (وفقا لـ«إعلان الاستقلال» والقوانين الأساسية، وقانون الدولة القومية)، ببسط حكمها «من النهر إلى البحر» بوصفها دولة فصل عنصري، كما أقرت منظمة العفو الدولية، وهيومن رايتس ووتش، ومنظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية بتسيلم B’Tselem، وحتى سفراء إسرائيليون سابقاً في نظام الفصل العنصري بجنوب أفريقيا. وعلاوة على ذلك، يتضمن ميثاق حزب الليكود اليميني المتطرف بقيادة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو (2)، وجميع الأحزاب الأخرى في اليمين الإسرائيلي المهيمن، فكرة لزوم إقرار حكم إسرائيل في كل مكان، من النهر إلى البحر، وعدم السماح بإقامة أية دويلة فلسطينية.

يطرح السؤال التالي والحالة هذه: هل من ينتقدون الشعار عندما يرفعه الفلسطينيون/ات يدينون أيضا العنصرية المتأصلة في سيطرة إسرائيل في كل مكان «من النهر إلى البحر»، وهل يدركون أن الإبادة الجماعية المتصاعدة على أمد طويل ضد الشعب الفلسطيني قائمة بالفعل في هذه المنطقة منذ 75 عاما، وأنها ليست مجرد شعار؟

والسؤال الثاني هو التالي: بما أن الفلسطينيين هم السكان الأصليون في هذه المنطقة برمتها من «النهر والبحر»، وأنهم لا يزالون يعيشون فيها، على الرغم من جهود إسرائيل، في جميع أنحاء هذه المنطقة، فلما الاستياء من شعار يدعو إلى أن يكون الفلسطينيون/ات الذين يعيشون في كل مكان من «النهر والبحر» «أحرارا»؟ هل يعتقد هؤلاء المستاؤون ضرورة أن يكون الفلسطينيون أحرارا في بعض أجزاء معينة من فلسطين وحسب، وعبيدا في أجزاء أخرى؟ أم أنهم يوصون بألا يكون الفلسطينيون/ات أحرارا؟

هل الشعار دعوة إلى إبادة جماعية بالفعل أو متعذر تصور ضرورة ألا يظل الفلسطينيون، في أي جزء من أجزاء فلسطين، محرومين من حريتهم، وخاضعين للاحتلال، ومجردين من ممتلكاتهم، ومعتقلين في البانتوستانات، يتعرضون يومياً، للإذلال، والقتل مع الإفلات من العقاب، والذبح كل سـ تين، بأعداد كبيرة، والدفن تحت الأنقاض؟

على من يعتقدون لزوم «رمي اليهود في البحر» ليكون الفلسطينيون/ات في كل مكان أحرارا، قراءة برنامج حركة التحرير الفلسطينية طويل الأمد، وتوسيع آفاقهم السياسية وتصورهم.

وفي الوقت نفسه، إذا اعتقد شخص ما ببساطة أن حرية الفلسطينيين/ات في كل مكان بالعالم تعني «تدمير إسرائيل»، عليه تحديد قصده بـ«إسرائيل» وما قد تؤدي حرية الفلسطينيين/ات إلى «تدميره» في إسرائيل. صحيح إلى حد ما، أن تمتع ا فلسطينيين/ات بالحرية من النهر إلى البحر، وضمان الحقوق

التتمة على الصفحة 10

«من النهر إلى البحر»: نضال فلسطين لتقسيم الأرض ضد استراتيجية الرفض الإسرائيلية

16 كانون الثاني/يناير عام 2024

بقلم ميكائيل كارادجيس Michael Karadjis

المتساوية لجميع السكان – يهودا/ات ومسيحيين/ات ومسلمين/ات وملحدين/ات وإسرائيليين/ات وفلسطينيين/ات–قد «يدمران» فعلاً دولة طائفية قائمة صراحة على التفوق اليهودي.

عندما كافح سود جنوب إفريقيا، رجالا ونساء، من أجل الحرية في بلدهم، لم يقرروا/ن أنهم سيكونون/ن أحرارا/ات فقط في إطار بعض ما حددته سلطات الفصل العنصري من بانتوستانات. أدى انتصارهم من أجل تمتع السود بالحرية في جميع أنحاء البلد فعلاً إلى «تدمير» دولة الفصل العنصري البيضاء في جنوب إفريقيا، واقرار الحقوق السياسية المتساوية للجميع. لم يستلزم ذلك ممارسة «الإبادة الجماعية» ضد البيض في جنوب إفريقيا عبر «رميهم في البحر».

سياق النقاش

سيقال عن هذا مجرد تصور مثالي، وأن الواقع قائم في أن ا فلسطينيين يريدون لسطين «بالفعل» لأنفسهم وحسب، عندما يرفعون هذا الشعار. «أين سيذهب الإسرائيليون؟» غالبا ما أسمع هذا السؤال من جهلة تاريخ نصف القرن الماضي إلى حد كبير. لا يهم قيام إسرائيليين/ات يمينيين/ات أو مناضلين فلسطينيين من أجل الحرية بطرح هذا السؤال، على الرغم من اعتقاد البعض بأن قادة إسرائيل «على نفس القدر من السوء»، إذ يرفض الشعار فكرة «حل الدولتين» المقدسة، التي قد تشكل «الحل الوحيد الممكن».

إليكم في هذا الصدد، بعض العناصر التي سنوضحها فيما يلي:

• تتمثل الحقيقة في مطالبة الفلسطينيين/ات دوما باقامة دولة ديمقراطية متساوية في كل مكان « من النهر إلى البحر»، منذ سنوات 1960، ورفض قادة إسرائيل من جميع التوجهات السياسية الفكرة دوماً.

• يمثل «حل الدولتين» -أي تقسيم المنطقة «من النهر إلى البحر» بين «إسرائيل» بحصولها على نسبة 78٪ من الأراضي و«فلسطين» على نسبة 22٪، في حين يتساوى عدد السكان الذين يعيشون فيها اليوم تقريبا، دون احتساب ملايين اللاجئين أثناء نكبة عام 1948–حلا بعيد كليا عن العدالة ولا سبب لتفسيره. مع ذلك، على الرغم من هذا ...

• ... قبلت القيادة الفلسطينية منذ فترة طويلة سيناريو الدولتين، بشكل أو بآخر منذ سنوات 1970، سواء كمنطلق نحو الحل الأمثل أو كـ«حل» في حد ذاته، بينما رفضته إسرائيل دوماً وعملت بفعالية على تدمير أي إمكانية تجسيده.

• حتى لو كان هذا اقتراحا غير عادل بشكل واضح لفلسطين، إذا اقترن بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى نسبة 78٪ من أراضي «إسرائيل»، وتمتيع الفلسطينيين المقيمين هناك (هم حاليا مواطنون من الدرجة الثانية) بالمساواة الكاملة، قد يشكل أيضاً نسخة معدلة من الحرية الفلسطينية «من النهر إلى البحر». تشكل كل دولة سكان

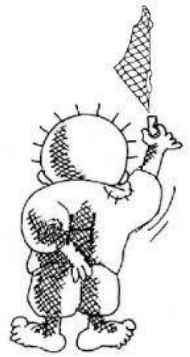

أصليين ذات سيادة تحمل اسم فلسطين (على عكس جملة بانتوستانات شبه مستقلة)، في منطقة صغيرة المساحة، تهديدا سياسيا دائما بوجه فكرة انتماء الأرض إلى إسرائيل.

يجب أيضا استحضار انعدام مساواة في هذه النقاش برمته: يشكل الفلسطينيون السكان الأصليين لفلسطين بأسرها؛ وتوجد إسرائيل بسبب قيام الاستعمار بتهجير شعب فلسطين منذ عام 1948. ينبغي عدم إجبار الفلسطينيين باستمرار على «قبول» «حق وجود» إسرائيل (التي تستعمرهم) كشرط لتمتيعهم بالحرية أو حتى كشرط لمجرد فتح نقاش حول إمكانية قيام دويلة فلسطينية ضعيفة؛ بل يجب ارغام القوة الاستعمارية على الاعتراف بسيادة الشعب الفلسطيني في فلسطين.

في خطة تقسيم فلسطين التي قدمتها منظمة الأمم المتحدة عام 1947، حصل ثلث السكان، المكونين آنذاك من مهاجرين يهود (إلى جانب عدد قليل من السكان اليهود الأصليين)، على نسبة 56٪ من الأراضي. وحصلت الأغلبية التي تشكل ثلثي الفلسطينيين، على نسبة 43%. رفض الفلسطينيون والحالة هذه هذا الاقتراح الفاضح. وتجدر الإشارة إلى أن حكومات البلدان العربية كان اقترحت عام 1946 خطة بديلة: دولة ديمقراطية موحدة «يُمثل فيها جميع المواطنين ويضمن لهم التمتع بالحقوق المدنية والسياسية» وحيث يتمتع اليهود بـ«وضع دائم وآمن في البلد مع مشاركة كاملة في حياتها السياسية بمساواة مطلقة مع العرب» (3).

أدى ردّ إسرائيل عام 1948 إلى النكبة، يعني الكارثة التي أسفرت عن تطهير عرقي جماعي، وجملة مذابح وطرد مروعة، وتدمير 400 مدينة. أثناء هذه الحقبة، بسطت دولة إسرائيل الجديدة سلطتها على 78% من فلسطين، وفي نسبة 22% المتبقية، أصبحت الضفة الغربية، تحت حكم الأردن، وقطاع غزة تحت سيطرة مصر. لم يسمح بأي وجه لـ 750000 فلسطيني تعرضوا للتطهير العرقي بالعودة إلى ديارهم، على الرغم من قرار منظمة الأمم المتحدة رقم 194 عام 1948 (4) الذي كان ينص ذلك. يبلغ عددهم وأحفادهم الآن ما يناهز عشرة أضعاف عددهم سابقاً.

برنامج حركة فتح (عام 1969): من «أجل إقامة فلسطين ديمقراطية وعلمانية»، للمسيحيين، والمسلمين، واليهود

بعد مهاجمة جميع جيرانها عام 1967 والاستيلاء على الضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية) وقطاع غزة (وكذلك سيناء المصرية والجولان السوري)، أثبتت إسرائيل وضعا جديدا عبر توحيد كل فلسطين التاريخية تحت حكومة واحدة–حكومة ذات طابع غير تمثيلي.

بوجه هذا الوضع، قامت حركة فتح بقيادة ياسر عرفات، التي أصبحت الفصيل المهيمن داخل منظمة التحرير الفلسطينية، في كانون الثاني/يناير عام 1969 بتقديم البرنامج الفلسطيني التاريخي «في سبيل إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية، يعيش فيها الفلسطينيون بكل طوائفهم... مسلمين ومسيحيين ويهود في مجتمع ديمقراطي تقدمي، ويمارسون عباداتهم وأعمالهم مثلما يتمتعون بحقوق متساوية» (5). تبنى المجلس الوطني الفلسطيني الخامس (PNC) هذا البرنامج في شباط/فبراير عام 1969، بهدف «إقامة مجتمع ديمقراطي حر في فلسطين بجميع الفلسطينيين مسلمين ومسيحيين ويهوداً». كانت هذه التعابير تهم فلسطين بأكملها «من النهر إلى البحر». وكانت ضد البرنامج الصهيوني القائم على فكرة تفوق اليهود الإسرائيليين من النهر إلى البحر.

ثم، في أيار/مايو 1969، اقترحت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، المنظمة الرئيسية الأخرى في منظمة التحرير الفلسطينية، صيغة مختلفة إلى حد ما: «إزالة الكيان الصهيوني... وإنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية شعبية، يعيش فيها العرب واليهود دون تمييز» (6)، أي من النهر

التتمة في الصفحة 11

«من النهر إلى البحر»: نضال فلسطين لتقسيم الأرض ضد استراتيجية الرفض الإسرائيلية

16 كانون الثاني/يناير عام 2024

بقلم ميكائيل كارادجيس Michael Karadjis

ومنعطف مسيرة العودة الكبرى [احتجاجات غزة الحدودية 201–2019 المترجم]

قد شكلت حركة «مسيرة العودة الكبرى» الشهيرة في غزة في 2019-2018 منعطفاً. لفهم ذلك، من المهم العودة إلى المسألة الرئيسية المتمثلة في حق عودة اللاجئين/ات الفلسطينيين/ات. هل «يطالب الفلسطينيون/ات بالمزيد» على أمل التمتع بحق العودة إلى فلسطين عام 1948 (إسرائيل)، ودولة ذات سيادة في نسبة 22٪ من فلسطين؟ وفي الواقع، لا يمكن تبرير ضآلة نسبة 22٪ إلا بإدراج حق العودة. مما يسمح خاصة بقبول اتفاق حل الدولتين في سياق حرية الفلسطينيين/ات من النهر إلى البحر (هناك أيضا مسألة المواطنة من الدرجة الثانية لنسبة 20٪ من الفلسطينيين/ات داخل إسرائيل عام 1948).

تعمل غزة أكثر من غيرها على تسليط الضوء على هذا الأمر. حتى لو قبلنا جدلا، بإلغاء قرار منظمة الأمم المتحدة رقم 194، والقرار المتعلق بحقوق الإنسان الأساسية (الذي ينص على أن حق عودة اللاجئين غير قابل للتفاوض)، وتجاهلنا ملايين اللاجئين/ات الفلسطينيين/ات في لبنان وسوريا والأردن وأماكن أخرى، لا يمكن تفادي المسألة في غزة، حيث تكتسي أهمية أساسية لفهم الكارثة.

يشكل الحديث عن دولة فلسطينية في الضفة الغربية «وقطاع غزة» اختلالا صارخا في التوازن. تبلغ مساحة الضفة الغربية 5860 كيلومتر مربع وقطاع غزة 360 كيلومتر مربع. لا تمثل غزة والحالة هذه سوى ما يناهز نسبة 6% من الأراضي المحتلة. مع ذلك، يوجد حوالي 3 ملايين فلسطيني/ة في الضفة الغربية و2.3 مليون في غزة. إذا أدرجنا القدس الشرقية، يمكن القول إن الضفة الغربية تتمتع بقدرة معينة على البقاء كجزء من دولة مستقلة، وهذا لا ينطبق على حالة «قطاع» غزة.

لا يعود ذلك إلى أي حادث معين، لكن إلى أن نسبة 80٪ من «سكان غزة» ليسوا «غزيين»: بل لاجئون، طرد أحفادهم مما أصبح إسرائيل في عام 1948 (24). تمثل المدن والقرى التي طردوا منها إلى حد كبير تلك الموجودة على الجانب الآخر من «الحدود»، شمال وشرق غزة (في الواقع، كان معظمها داخل حدود «الدولة العربية» المقترحة عام 1947، قبل انتهاك إسرائيل تلك الحدود). ينطبق ذلك على من تعرضوا للهجوم في يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر. ينظر الفلسطينيون في غزة إلى المستوطنات الإسرائيلية في هذه المناطق على أنها عمليات احتلال غير قانوني لأراضيهم المسلوبة.

لا أقول هذه الملاحظة لتبرير ما شهده ذلك اليوم من عنف مروع، لكنها بالتأكيد من أسباب هذا الغضب، عندما قام المطرودون من هذه المناطق بالتسلل من معسكر الاعتقال.

مهما يكن الرأي حول ذلك اليوم المشؤوم–الذي كان في اعتقادي كارثة تامة للشعب الفلسطيني، بغض النظر عن الغبطة الأولية التي أثارها «تدمير جدار السجن» الأولية -، يؤكد طبعاً أن عودة اللاجئين ليست عنصرا إضافيا لحل المسألة الفلسطينية، بل عنصر أساسيا فيها، ما لم تتكون الدولة الفلسطينية من حوالي نسبة 50% من الأراضي.

وهنا يأتي دور مسيرة العودة الكبرى. سار آلاف الفلسطينيين/ات في 2019-2018، عزلا/ي، احتجاجا ضد الجدار الذي يفصل سجنهم عن أراضيهم داخل إسرائيل. استمرت هذه التظاهرات الجماهيرية السلمية تماما مدة عام، لإخبار العالم وشعب إسرائيل «نحن ما زلنا هنا». كان رد النظام الصهيوني إطلاق النار بهدف القتل والتشويه: قتل 266 فلسطينيا، ضمنهم 50 طفلا، وأصيب ما يفوق 30000 شخص، بينهم 3000 طفل (25).

تشير التقديرات وفقا لمنظمة الأمم المتحدة، إلى ا يلي: «في عام 2020 سيعاني 10400 شخص من مشاكل في صحتهم العقلية بسبب تظاهرات مسيرة العودة الكبرى، وسيواجه ما يناهز 42000 شخص مشاكل طفيفة إلى متوسطة. تشمل هذه الأرقام ما يفوق 22500 طفل» (26). من المثير للدهشة تجاهل هذه الحدث الهائل من الإرهاب الصهيوني.

كان من شبه المؤكد أن هذه بداية اللاعودة.

سيادة السكان الأصليين في أستراليا «من محيط إلى آخر».

يعبر شعار «ستكون فلسطين حرة من النهر إلى البحر» عن وجهة النظر القائلة بأن «فلسطين» موجودة في جميع أنحاء فلسطين؛ ولا يمكن ببساطة إلغاء سيادة السكان الأصليين. ومهما كانت الاتفاقات المبرمة «بين الدول» مؤقتا أو حتى دائماً، لا تشكل «الحدود» التي تحاصر مليوني لاجئ/ة فلسطيني/ة في «قطاع» أو «جيب» غزة (أي غيتو) حدودَ فلسطين. تعيش فلسطين في غزة والضفة الغربية والقدس وإسرائيل (فلسطين عام 1948) والشتات، في إطار حق العودة، أساسا إلى إسرائيل.

هل هذا يلغي حق الأمة الإسرائيلية، الموجودة اليوم أيضا (بقدر ما أن غالبية السكان ولدوا بعد عام 1948)، على الرغم من أصولها القائمة على العنف؟ حسنا، ليس وفقا لموقف منظمة التحرير الفلسطينية منذ عام 1969، ولا أي اتفاقات دولية وقعتها فلسطين دوما، كما هو موضح أعلاه. لكن ثمة أيضا طريقة أخرى للنظر إلى الأمور، عند التفكير في نضالات الشعوب الأصلية في الدول الأخرى الخاضعة للاستعمار.

سآخذ مثال أستراليا، حيث أعيش. كما كان استعمار فلسطين الصهيوني مبنياً تماما على أساس أسطورة أن فلسطين كانت «أرضا بلا شعب لشعب بلا أرض»، كان استعمار أستراليا البريطاني قائماً على أسطورة «الأرض المباحة»، أي أرض خالية، بلا مالك (مبدأ قوضته في آخر المطاف المحكمة العليا الأسترالية بإصدار قرا إيدي مابو عام 1993).

تعتبر الأمم الأولى للسكان الأصليين في أستراليا نفسها «ذات سيادة» على أستراليا بأكملها. يقر معظم الأستراليين اليساريين والتقدميين–وحتى قسما كبيراً من الرأي الليبرالي السائد – أن هذا المفهوم يعني «عدم التنازل عن السيادة بأي وجه»، كما ذكرنا في وثيقة اعترافات بالبلد Acknowledgements to Country ، وأن ارتباط الأمم الأولى بأرضها يهم جميع أنحاء أرضها، بغض النظر عمن يعيشون اليوم فيها والتشكيلات السياسية القائمة فيها. باستثناء الرجعيين الظلاميين حقاً، ما من أحد يعتقد جدياً أن الاعتراف بسيادة السكان الأصليين تعني عزمهم على «رمي الأستراليين غير الأصليين إلى البحر».

لا يعني ذلك أن أستراليا البيضاء ذات طابع مستنير بوجه خاص: صوتت نسبة 60٪ من الأستراليين، في الاستفتاء الأخير، ضد اقتراح من أمم السكان الأصليين يقضي بنص الدستور على مجرد «صوت» استشاري لها في البرلمان، لتمثيل سيادتها جزئيا. على أي حال، يستمر النضال، حيث تضغط الأمم الأولى لنزع مطالب أمثل من «الصوت» المرفوض، وعديم الأهمية، أي معاهدة بين الأمم الأولى ذات السيادة والأمة الأسترالية ذات السيادة

التتمة في الصفحة 16

«من النهر إلى البحر»: نضال فلسطين لتقسيم الأرض ضد استراتيجية الرفض الإسرائيلية

16 كانون الثاني/يناير عام 2024 20

بقلم ميكائيل كارادجيس Michael Karadjis

ثالثا، إن تجاهل نظام الاحتلال غير الشرعي للقدس الشرقية التي ضمتها، أي الجزء الفلسطيني المحتل، أمر حاسم. أعلنت إسرائيل هذه المدينة عاصمتها الأبدية «غير القابلة للتقسيم»، ورفضت أي تقسيم أو حتى أي تقسيم للقدس الشرقية (أثيرت فكرة جعل القدس الشرقية عاصمة مشتركة لدولتين في مقترحات سلام عديدة). من الواضح لكل من استفسر عن الوضع بعيدا عن المستوى الظاهري، أو زار عين المكان، أن القدس الشرقية ليست منطقة اختيارية لدولة فلسطينية، بل قلب الضفة الغربية الجغرافي والاقتصادي والثقافي؛ وكل الطرق تؤدي إلى القدس. إن عدم إدراج القدس يعني فقط تحويلها إلى بانتوستانات. بالإضافة إلى ذلك، وسعت إسرائيل القدس الشرقية المحتلة لتضم ما يناهز 70 كيلومترا مربعا، مع ما يحيط بالمدينة من مستوطنات إسرائيلية، تعتبر أيضا خارج فلسطين.

في الواقع، كما يوضح نصير عاروري، أستاذ فخري للعلوم السياسية في جامعة ماساتشوستس، «كانت أسطورة «العرض السخي» مكونة من أربعة جيوب، مقسمة إلى نصفين، تضم مستوطنات مبنية بشكل غير قانوني وطرق التفافية لليهود وحسب، من شأنها منع الفلسطينيين/ات من إقامة دولة قابلة للحياة ومستقلة ومتصلة جغرافيا في المنطقة الواقعة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط». (16) على الرغم من حمل الكانتونات الأربعة (شمال الضفة الغربية، ووسط الضفة الغربية، وجنوب الضفة الغربية وقطاع غزة) اسم «دولة»، كانت متطلبات الدولة القومية منعدمة إلى حد كبير. تعني دولة دون سيادة وبلا استمرارية جغرافية ودون تحكمها بحدودها، ومجالها الجوي، ومواردها الاقتصادية، والمائية. وفي الواقع، كان مفترضاً أن تتكون من 64 مجموعة جزر وسط إسرائيل–«دولة» قائمة داخل إسرائيل، لكن ليس بجوار إسرائيل.

وكما يتضح، كان كلينتون وباراك يرومان رفض الفلسطينيين/ات هذا «العرض» المروع.

خطة السلام العربية

كانت خطة السلام، التي قدمتها المملكة العربية السعودية العربية عام 2002 وأيدتها جامعة الدول العربية بأكملها، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية، تعتمد خطة فاس أساساً، لكن جعلت الاعتراف إسرائيل صريحاً هذه المرة، وأعلنت «انتهاء» النزاع العربي الإسرائيلي إذا انسحبت إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام 1967 (بما في ذلك مرتفعات الجولان السورية)، وأتاحت إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية. وتدعو فيما يتعلق باللاجئين/ات، وحسب إلى «التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194». (17)

رفضت إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية طبعاً هذا الاقتراح

من الواضح والحالة هذه بعد عقود، أن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ترفضان دوماً أي حل ديمقراطي، في حين تروم القيادة الفلسطينية رسميا تحقيق الحرية للفلسطينيين/ات، من النهر إلى البحر، بأمثل التسويات الممكنة. إن الوضع عمليا أسوأ بكثير، حيث تحولت السلطة الفلسطينية بقيادة فتح، في ظل اتفاقات أوسلو، إلى أداة بيد الاحتلال الإسرائيلي في البانتوستانات، التي تتمتع بإدارتها، وتشن حملات «أمنية» على أكثر المناضلين الفلسطينيين/ات كفاحية.

حركة حماس

لكن ماذا عن حماس؟ من المؤكد أن حركة حماس – حركة المقاومة الإسلامية –تروم إقامة «فلسطين إسلامية» وبالتالي تمثل أيضا قوة رافضة كل حل ديمقراطي. تمخضت هذه القوة عن الاستعمار والسلب والوحشية الإسرائيلية وموقف السلطة الفلسطينية القائم على التسوية، لكنها قوة رافضة للحل الديمقراطي بطريقة تهدد وجود السكان اليهود في إسرائيل. كما يشير طبعا خطابها، وممارستها الأولية، وميثاقها.

على الرغم من أن هذه المسألة جديرة بمقال منفصل، من المهم الإشارة في هذا السياق إلى أن حماس لا تشكل أول منظمة مقاومة في العالم كانت «متطرفة» بداية قبل تكيفها مع الواقع. والجدير بالذكر إلى أنه، عندما قدمت خطة السلام العربية في قمة جامعة الدول العربية التالية في الرياض عام 2007، وأيدتها جميع الدول مرة أخرى، امتنعت حماس، التي أصبح زعيمها رئيس وزراء السلطة الوطنية الفلسطينية، عن التصويت دون التصويت ضدها (رفضتها إسرائيل مرة أخرى).

لا يشكل هذا التصويت حدثا معزولاً. تخلت حماس عن التفجيرات الانتحارية في عام 2003، ثم بشكل أكثر حسما في عام 2005، وهزمت فتح في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006، وطرحت المقترحات الشهيرة لاستتباب الهدنة (وقف إطلاق النار). تشكل الهدنة أساساً، نفس مقترح الدولتين، لكن مع احلال وقف إطلاق نار طويل الأمد مكان سلام كامل مع اعتراف بإسرائيل (18). أكدت حماس ضرورة الكفاح المسلح لتحرير الضفة الغربية وقطاع غزة، لكن إذا تم إنشاء دويلة فلسطينية هناك عاصمتها القدس، قد توقف إطلاق النار مدة عشر سنوات مع إسرائيل، وقد يمتد إلى عقود إذا حافظت إسرائيل على السلام، وسيستمر خلالها النضال المدني من أجل حرية الفلسطينيين/ات (بما في ذلك العودة) في إسرائيل. تزامن ذلك مع تصريحات قادة حماس الرئيسيين مفادها أن نضالهم كان ضد الصهيونية والاحتلال، وليس ضد اليهود، الذين لا يسعون إلى «رميهم في البحر»، وهذا ما جرى إدراجه لاحقاً في برنامجهم السياسي الجديد (19). تشكل حتى مسألة الاعتراف بإسرائيل «قرار الشعب الفلسطيني» كما نص مشروع حكومة حماس عام 2006.

لكنها مثلت مشكلة للقادة إسرائيل. لم تكن حماس مفيدة لإسرائيل إلا بوصفها قطبا «متطرفا» قد يبرر مواصلة الرفض الإسرائيلي (21). كانت حماس الأكثر براغماتية مشكلة كارثية بالنسبة لإسرائيل. كانت إسرائيل مرعوبة من السلام لدرجة أنها اغتالت وسيط حماس أحمد الجعبري مباشرة بعد استلامه مسودة اتفاق الهدنة الدائمة مع إسرائيل، والتي كانت تتضمن آليات لوقف إطلاق النار (22)، تفاوضت عليها مع الوسيط الإسرائيلي غيرشون باسكن. كان رد إسرائيل إجمالاً تطويق غزة، حيث كانت حماس مهيمنة، وفرض حصار بري وبحري وجوي دام 16 عاما جعل الظروف في غزة «غير قابلة للحياة» على حد تعبير منظمة الأمم المتحدة (23)، والعمل بانتظام على قصف هذا الغيتو المغلق والمكتظ بالسكان إلى حد كبير، وتحويله إلى رماد، وقتل آلاف المدنيين. كان كل ذلك يسعى، ضمن أمور أخرى، إلى إضعاف حماس سياسياً وجعلها «شريك حرب»، على حد تعبير قادة إسرائيل المتطرفين، وهو ما تحقق على ما يبدو، وإلى الحفاظ على تقسيم فلسطين عام 1967 بين غزة، التي تحكمها حماس، والضفة الغربية، التي تديرها السلطة الفلسطينية المثيرة للشفقة. أدى هذا الوضع المروع أيضا إلى تسهيل إقامة نظام داخلي أكثر قمعا بقيادة حماس في غزة.

كانت عواقب تحويل غزة هذا إلى معسكر اعتقال تحت عمليات قصف متجلية من خلال العنف المروع الذي اندلع في جنوب إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر عام 2023، والذي اتاح لإسرائيل محاولة تنفيذ برنامجها الفعلي طويل الأمد: تطهير غزة والضفة الغربية عرقيا بالكامل، وتحقيق برنامج الليكود القائم على تفوق إسرائيل من النهر إلى البحر. هل كان ذلك لا مفر منه؟

غزة، والمكانة الرئيسية لعودة اللاجئين/ات،

التتمة في الصفحة 15

«من النهر إلى البحر»: نضال فلسطين لتقسيم الأرض ضد استراتيجية الرفض الإسرائيلية

16 كانون الثاني/يناير عام 2024

بقلم ميكائيل كارادجيس Michael Karadjis

إلى البحر، مع التركيز على المجموعتين القوميتين بدلا من الديانات الثلاث. هذا حل ديمقراطي إلى حد كبير، مهما كانت وجهة النظر.

هذا هو برنامج الفلسطينيين/ات التاريخي، الذي لم يتخلوا/ن عنه بأي وجه؛ وليس حديث العهد، بل يعود إلى ما يفوق نصف قرن. إن الافتراء برغبة الفلسطينيين في «رمي اليهود في البحر» ببساطة غير ذي صلة بالموضوع. حاولوا عدم تكرارها، إلا إذا كنتم ترغبون في الظهور بمظهر الجهلة.

بالنظر إلى الاحتلال العسكري الإسرائيلي الغاشم، كان الكفاح المسلح لتحقيق فلسطين الديمقراطية والعلمانية هذه ملاذ المقاومة الفلسطينية ا طبيعي، كما كان دوماً حال النضالات ضد الاستعمار، وهو حق تقره منظمة الأمم المتحدة.

مع ذلك، اقترح زعيم منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات في خطاب أمام الجمعية العامة لمنظمة لأمم المتحدة عام 1974 (7)، «غصن الزيتون» كبديل لـ«البندقية» لتحقيق هذه التصور، وطرح على السكان اليهود الإسرائيليين السير معا على طريق إحلال السلام:

لماذا لا أحلم يا سيادة الرئيس، وآمل؟ والثورة هي صناعة تحقيق الأحلام والآمال، فلنعمل معاً على تحقيق الحلم في أن أعود ع شعبي من منفاي؛ لأعيش مع هذا المناضل اليهودي ورفاقه، ومع هذا المناضل الراهب المسيحي وإخوانه، في ظل دولة واحدة ديمقراطية يعيش فيها المسيحي والمسلم في كنف المساواة والعدل والإخاء.

لقد ناضل اليهود يا سيادة الرئيس في أوروبا، وهنا في أمريكا، من أجل أوطان لا طائفية، تنفصل فيها الدول عن الكنيسة، وقاتلوا ضد التمييز على أساس الدين، فكيف يمكن لهم أن يرفضوا هذا النموذج الإنساني المشرف على الأرض المقدسة؟ أرض السلام والمساواة، وكيف يمكن لهم أن يستمروا في دعم أكثر دول العالم انغلاقاً وتمييزاً وتعصباً؟

إنني أعلن أمامكم هنا كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقائد للثورة الفلسطينية، أننا عندما نتحدث عن آمالنا المشتركة من أجل فلسطين الغد، فنحن نشمل في تطلعاتنا كل اليهود الذين يعيشون الآن في فلسطين، ويقبلون العيش معنا في سلام ودون تمييز على أرض فلسطين.

إنني بصفتي رئيساً لمنظمة التحرير، وقائداً لقوات الثورة الفلسطينية، أدعوا اليهود فرداً فرداً ليعيدوا النظر في طريق الهاوية الذي تقودهم إليه الصهيونية والقيادات الإسرائيلية، وهي التي لم تقدم لهم غير النزيف الدموي الدائم، والاستمرار في خوض الحروب واستخدامهم كوقود دائم لها.

إننا نقدم لكم أكرم دعوة، أن نعيش معاً في إطار السلام العادل في فلسطيننا الديمقراطية.

وأنهى هذا الخطاب بأسلوب مارتن لوثر كينغ قائلاً: « لقد جئتكم يا سيادة الرئيس بغصن الزيتون مع بندقية ثائر، فلا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي. أكرر: لا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي».

أصول استراتيجية الدويلة الفلسطينية

لكن، طبعاً، يتعلم الخاضعون للاضطهاد أحيانا ضرورة وجود درجة معينة من البراغماتية، سواء كانت صحيحة أو خاطئة، بما أن السلطة هي ما هي عليه في عالم الإمبريالية اليوم. رفضت إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية فكرة دولة ديمقراطية ذات حقوق متساوية لجميع شعوب إسرائيل/فلسطين؛ وكان متعذراً إقناع غالبية يهود إسرائيل، المحظوظين بوجود دولة عرقية و نصرية خاصة بهم في نسبة 80% من أراضي فلسطين، بتقاسمها مع الشعب الفلسطيني على أساس ديمقراطي، وفق اقتراح منظمة التحرير الفلسطينية.

وبناء على ذلك، شهدنا بروز مفهوم الدويلة الفلسطينية القائمة أولا على كل جزء من الأراضي الفلسطينية المحررة. بلورت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين هذه الصياغة، بحيث دعت في تموز/يوليو عام 1971 إلى إقامة «قاعدة ارتكاز أمينة ومحررة في الأراضي الفلسطينية المحتلة تكفل استمرار الثورة الفلسطينية الى أن تحقق أهدافها». كان «برنامج النقاط العشر» لمنظمة التحرير الفلسطينية المقر من المجلس الوطني الفلسطيني في دورة انعقاده الثانية عشرة، يواصل رفض قرار منظمة الأمم المتحدة رقم 242 (الذي وقعته مصر والأردن وسوريا) الذي كان يعالج المسألة الفلسطينية فقط كمشكلة لاجئين بدلا من كونها مسألة تقرير المصير الوطني. مع ذلك، كان بعض الصياغات تشير بداية إلى امكانية قبول دويلة في جزء من فلسطين كمرحلة من مراحل الصراع الجاري.

ينص البند 2 بوجه خاص على ما يلي: «تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية، وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها. وهذا يستدعي إحداث المزيد من التغيير في ميزان القوى لصالح شعبنا ونضاله.»

وجاء في البند الثالث: «تناضل منظمة التحرير ضد أي مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن الحق الوطني وحرمان شعبنا من حقوقه في العودة وتقرير مصيره فوق ترابه الوطن»، والبند الرابع: «إن أية خطوة تحريرية تتم هي حلقة لمتابعة تحقيق إستراتيجية منظمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المنصوص عليها في قرارات المجالس الوطنية السابقة»، أي فلسطين ديمقراطية وعلمانية، من النهر إلى البحر.

لكن، بينما كانت النقطة 2 تنص على شن الكفاح «بكافة الوسائل»، كان هناك مجال لعقد اتفاقات كُثر، حتى لو اعتبر الكفاح المسلح آنذاك العنصر «الأول والرئيسي». كان فكرة إقامة سلطة فلسطينية على كل جزء من الأرض الفلسطينية المحررة عموما تشير إلى نسبة 22٪ من فلسطين التي احتلتها إسرائيل حديثا عام 1967، أي الضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية) وغزة. كان من الواضح ضرورة الكفاح المسلح لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع لهذه الأراضي؛ في حين أن افتراض خوض أشكال نضال أخرى قد يعني أن النضال الجاري لدمقرطة نسبة 78٪ من أرض «إسرائيل عام 1948»، وحق عودة اللاجئين/ات الفلسطينيين/ات، ضحايا/ت التطهير العرقي عام 1948، في جميع أنحاء فلسطين، قد ينهج طريق المقاومة المدنية والسياسية، والمفاوضات، والنضال الدبلوماسي، على مدى حقبة زمنية أطول، إذا أقيمت سلطة فلسطينية في أراضي عام 1967. وهكذا، على الرغم من أن «سلاما» كاملا مع إسرائيل، و«اعترافا» بإسرائيل، أمر غير وارد، فإن إقامة هدنة طويلة الأمد ممكنة.

على الرغم من أن كل ذلك لم يكن إلا ضمنياً في برنامج عام 1974، كانت التعابير بالضرورة تعني عقد تسوية بين مختلف فصائل منظمة التحرير الفلسطينية. كانت منظمة فتح المهيمنة، بزعامة ياسر عرفات، وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية المتحالفة معها (على سبيل المثال، آنذاك، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين) تبرره على نطاق أوسع في أواخر سنوات 1970 (في حين تشكلت أيضاً «جبهة رفض» مؤلفة من أكثر فصائل منظمة التحرير الفلسطينية راديكالية ومعارضة لكل التسوية). كانت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين رائدة التغيير مرة أخرى عام 1975 عبر الدعوة إلى تأسيس «دولة وطنية فلسطينية ذات سيادة كاملة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية» في الأراضي المحتلة، مع حق عودة اللاجئين في جميع أنحاء فلسطين. عزز المجلس الوطني الفلسطيني في دورته انعقاده الثالث عشرة عام 1977، «السلطة القتالية» التي نص عليها مقرر المجلس الوطني الفلسطيني في دورة انعقاده الثانية عشرة، حيث من حق الفلسطينيين/ات «إقامة دولته الوطنية المستقلة فوق ترابه الوطني». بالإضافة إلى ذلك، أقر المجلس الوطني الفلسطيني في «أهمية

التتمة في الصفحة 12

«من النهر إلى البحر»: نضال فلسطين لتقسيم الأرض ضد استراتيجية الرفض الإسرائيلية

16 كانون الثاني/يناير عام 2024

بقلم ميكائيل كارادجيس Michael Karadjis

العلاقة والتنسيق مع القوى اليهودية الديمقراطية والتقدمية المناضلة داخل الوطن المحتل وخارجه ضد الصهيونية كعقيدة وممارسة».

منظمة التحرير الفلسطينية و«حل الدولتين»

لكن إذا كان حتى أكثر فصائل منظمة التحرير الفلسطينية «اعتدالاً» لا يتوانى عن رسم خطوط حمراء صارمة للغاية (حق العودة: لا تشكل الدويلة سوى مرحلة نحو التحرير الكامل وبالتالي ينعدم أي اعتراف بـ«إسرائيل»)، بعد فترة وجيزة، قامت الدول العربية والاتحاد السوفيتي وحلفائه، ولاحقا، بلدان أوربا الغربية، باعتماد توجه إقامة دويلة، ثم ترسخ في شكل «حل» الدو تين، مما يعني ضمنيا استتباب وضع دائم. من وجهة النظر هذه، يلزم أن يؤدي عمل إسرائيل على اتاحة إقامة دولة فلسطينية في نسبة ٪22 من فلسطين المعتبرة قانونيا «أراضي محتلة»، إلى اعتراف متبادل بين إسرائيل الكبرى هذه وفلسطين الصغيرة المساحة، واقتصار حق عودة اللاجئين/ات إلى إسرائيل بالذات تدريجيا، على عودة «البعض» و«تعويض» آخرين ماديا أو على الغاء كلي. قد يعتبر بالفعل «حل الدولتين» هذا اجمالا تخل عن تمتع الفلسطينيين/ات بالحرية «من النهر إلى البحر».

كانت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية-فتح أدركت ضرورة التحرك دبلوماسيا، في إطار هذين الموقفين. كان موقفها أساسا على النحو التالي: إذا كان الكفاح الفلسطيني المسلح والدبلوماسي قادراً على إقامة دويلة علمانية وديمقراطية مع تأمين حق عودة اللاجئين/ات إلى دولة إسرائيل، وإذا تمكن نضال مدني داخل إسرائيل من إنهاء الدولة العرقية والعنصرية واحلال دولة علمانية ديمقراطية مكانها، فلا معنى لوجود دولتين ديمقراطيتين وعلمانيتين، بحيث قد ينتهي بهما الأمر إلى تشكيل دولة واحدة؛ وقد تؤدي عودة اللاجئين/ات إلى إسرائيل وتمتع «عرب فلسطينيين في إسرائيل بالمساواة»، «في نهاية المطاف إلى حل نهائي للمسألة الوطنية الفلسطينية عبر إقامة دولة واحدة موحدة وديمقراطية على كامل أرض فلسطين، حيث تسود المساواة بين جميع المواطنين بغض النظر عن أصولهم العرقية أو الدينية أو القومية، بما في ذلك المساواة بين الجنسين». قد يشكل تعايش الدولتين بهدنة في إطار نضال المواطنين/ات من أجل الديمقراطية مرحل ضرورية لكسب الطبقة العاملة الإسرائيلية بعيداً عن جنون العظمة الذي تقوم عليه الأيديولوجية الصهيونية.

وبالعودة إلى الوراء، يؤكد ليبراليون عديدون أن منظمة التحرير الفلسطينية قبلت التخل عن فكرة «من النهر إلى البحر»، باعتمادها تدريجيا شكلا من أشكال سيناريو الدولتين، وكل من يرفع هذا الشعار اليوم، متطرف يسعى إلى «تدمير إسرائيل»، الخ. لكن نقادا يساريين عديدين، بما في ذلك داخل منظمة التحرير الفلسطينية، رأوا في ذلك استسلاما ورفض منظور التحرير من النهر في البحر. مع ذلك، وبالنظر إلى الطريقة المذكورة أعلاه، لم يكن قبول منظمة التحرير الفلسطينية تدريجيا بطور انتقالي نحو الدولتين تخليا عن حرية الفلسـ ـينيين/ات «من النهر إلى البحر»؛ إذ أن العنصر الأساسي متمثل في صون حق لاجئي/ات عام 1948 في العودة.

في كانون الثاني/يناير 1976، قدمت دول عديدة من الجنوب قرارا (9) إلى مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة (10) يدعو إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الأراضي المحتلة بعد الانسحاب الإسرائيلي والاعتراف بسيادة «جميع الدول في المنطقة». أعربت منظمة التحرير الفلسطينية عن تأييدها للاقتراح، الذي استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض ضده (أيدت فرنسا القرار بينما امتنعت المملكة المتحدة عن التصويت). وعلى النحو ذاته، رحبت منظمة التحرير الفلسطينية بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 35/207 في عام 1980 (11)، والذي كان يدعم الشعب الفلسـ ـيني في «إقامة دولته المستقلة في فلسطين» بالإضافة إلى الدعوات السنوية إلى انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي المحتلة عام 1967، وعودة اللاجئين. كما أعربت منظمة التحرير الفلسطينية عن دعمها لمقترحات مماثلة قدمها الزعيم السوفيتي ليونيد بريجنيف (12) عام 1981، والتي تنص على وجوب أن يؤدي انسحاب إسرائيل وإقامة دويلة فلسطين إلى «تأمين حق جميع دول المنطقة في الوجود والتطور السلميين والآمنين، وعلى إنهاء حالة الحرب، وإحلال السلام بين الدول العربية وإسرائيل». تركت هذه التعابير نسبة ٪78 من أراضي فلسطين لإسرائيل (على الرغم من استمرار النضال غير العسكري من أجل الديمقراطية وعودة اللاجئين). لذا لا يعبر هذا التنازل الكبير عن فكرة «رمي اليهود في البحر».

بالطبع، رفضت إسرائيل دوماً الانسحاب من الأراضي المحتلة وإقامة أي دولة فلسطينية حتى على مساحة متر مربع واحد من فلسطين. أقدمت إسرائيل تدريجياً، منذ سنوات 1970، على ملء الضفة الغربية بـ «مسـ ـوطنين/ات» (إسرائيليين/ات) متعصبين ومسلحين ومتدينين، يسلبون مساحات واسعة من أراضي فلسطين ويقتلون دون عقاب، وهذا دليل على تطرف إسرائيل في المطالبة بكامل فلسطين. وعلى هذا النحو، تشير دولة إسرائيل إلى الضفة الغربية باسم «يهودا والسامرة»، الذي حملته هذه المناطق منذ آلاف السنين. ارتكبت إسرائيل في عام 1980، عملا من أعمال اللصوصية الدولية بضم القدس الشرقية الفلسطينية رسميا (بدلا من مجرد «احتلالها»)، بعد أن استولت عليها بشكل غير قانوني عام 1967 (كما ضمت مرتفعات الجولان عام 1981، وهي أرض تحت سيادة سوريا).

ومنذ ذلك الحين، دعمت الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل بالكامل في تشبثها بهذا الموقف الرافض مطلقاً، حتى مع تبني معظم دول الاتحاد الأوربي تدريجيا موقف حل الدولتين. رفضت إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية بشكل مشترك أي مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، التي كانت جميع الدول العربية (والجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة) اعترفت بها باعتبارها «الممثل الشرعي والوحيد» للشعب الفلسطيني. في حين لم يعترف أي بلد في العالم بضم إسرائيل للقدس الشرقية، ولا بوصفها «عاصمة» جديدة لإسرائيل، تبنت إدارة ترامب في الولايات المتحدة الأمريكية في آخر المطاف هذا القرار غير القانوني للغاية عام 2017، ولم تتراجع إدارة بايدن حالياً عن هذا الانتهاك الصارخ للقانون الدولي.

وباختصار: كانت إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، منذ أواخر سنوات 1970، الدولتين الرافضتين لما أصبح الإجماع الدولي، الذي يحظى بتصويت الأغلبية الساحقة كل عام في الجمعية العامة لمنظمة لأمم المتحدة، والمتمثل في إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة عاصمتها القدس على نسبة ٪22 من أراضي فلسطين–كما لو أن اتاحة إقامة دولة للسكان الأصليين على خمس أراضيهم وحسب تنازل سخي للفلسطينيين/ات!

خطة فاس للسلام وإعلان استقلال فلسطين

في عام 1982، في أعقاب الحرب الدموية الرهيبة التي شنتها إسرائيل على مدى ثلاثة أشهر ضد الفلسطينيين/ات في لبنان، عُقدت القمة العربية الثانية عشرة في المغرب، في فاس، واقترحت خطة فاس للسلام (13)، لإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية، وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشرقية. مقابل اعتراف عربي ضمنا بإسرائيل داخل حدودها القانونية (أي نسبة ٪78 من أراضي

التتمة في الصفحة 13

«من النهر إلى البحر»: نضال فلسطين لتقسيم الأرض ضد استراتيجية الرفض الإسرائيلية

16 كانون الثاني/يناير عام 2024

بقلم ميكائيل كارادجيس Michael Karadjis

فلسطين)، ويشمل الإعلان «ضمانات السلام بين جميع دول المنطقة، بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة». ويطالب بحق الفلسـ ـينيين/ات في ممارسة «حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف»، دون الدعوة صراحة إلى العودة، لكن يضيف نداء إلى «تعويض من لا يرغب في العودة»، مما يعني لزوم السماح بالعودة للراغبين فيها. وقعت منظمة التحرير الفلسطينية وجميع الدول العربية، على هذه الخطة، باستثناء ليبيا برئاسة القذافي.

بالطبع، رفضت إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية هذا الاقتراح، وجسدت إسرائيل هذا الرفض عبر تنظيم وتسهيل عملية قتل 300 لاجئ/ة فلسطيني/ة في مذبحة صبرا شاتيلا في لبنان، عن طريق حزب الكتائب اللبناني اليميني المتطرف (قاد المجزرة إيلي حبيقة، الذي أصبح لاحقاً زعيم الجناح الموالي للأسد في حزب الكتائب).

أعلن ياسر عرفات إعلان استقلال فلسطين (الذي صاغه الشاعر الفلسـ ـيني محمود درويش) في 1 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1988 في الجزائر العاصمة (14)، في نهاية الاجتماع التاسع عشر للمجلس الوطني الفلسـ ـيني، الذي كان اعتمد الإعلان بأغلبية ساحقة. ومن الجدير بالذكر أن الاعلان يستشهد بقرار منظمة الأمم المتحدة رقم 181 عام 1947، الذي كان نص على تقسيم فلسطين بداية إلى دولة يهودية بنسبة 56% ودولة عربية بنسبة 43%، وبالتالي الاعتراف ضمنا بإسرائيل. قد تكون مطالبة بنسبة 43% من فلسطين (بما في ذلك حق العودة إلى بقية الأراضي)، في ظل الظروف الراهنة، حلا منصفاً أكثر من نسبة ٪22، بالنظر إلى عدد الإسرائيليين/ات والفلسـ ـينيين/ات بين منطقة النهر والبحر. لكن هذا يعني عملياً، محاولة أكثر فعالية لتأمين سيادة فلسطينية معترف بها على نسبة 22% المعتبرة «محتلة». ومن اللافت للنظر أن الإعلان يشير وفقا لروح اتفاق عام 1969، إلى فلسطين على أنها «أرض الديانات التوحيدية الثلاث».

حظي إعلان استقلال فلسطين (15)، في الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، بتصويت الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، ومعارضة دولتين وحسب وهما: الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

كانت مرحلة مفعمة بالأمل: اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الأولى في أواخر عام 1987. كان آلاف الشبان الفلسطينيين واجهوا قوات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية، وقطاع غزة بالحجارة، لكن دون أسلحة نارية. وبطبيعة الحال، كانت إسرائيل ردت بارتكاب مجازر. كان العالم بدأ يرى إسرائيل وفلسطين بشكل مختلف. مع ذلك، أدى حدثان تاريخيان في العالم – انهيار الكتلة الشرقية والاتحاد السوفياتي في 1989-1991، فضلا عن غزو العراق للكويت والحرب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية لهزم العراق عام 1991 – إلى تداعيات كارثية على فلسطين، لأسباب تتجاوز نطاق هذا المقال.

اتفاقات أوسلو المشؤومة

كانت النتيجة مزيدا من جهود التسوية، على الرغم من الإعلان الجريء في عام 1988. وافقت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية/فتح، في عام 1993، على سيرورة اتفاقات أوسلو، التي تنص على الاعتراف بإسرائيل مقابل إرساء سلطة فلسطينية ضعيفة على جزء صغير وحسب من الأراضي المحتلة، التي سحبت منها إسرائيل قواتها (لكن ليس تحكمها الشامل). وبطبيعة الحال، كان ذلك يفترض أنها مجرد مرحلة أولى، وستليها مفاوضات مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية حول الحدود النهائية، ووضع القدس الاعتباري، ومسألة اللاجئين/ات، وما إلى ذلك، على أمل انسحاب إسرائيل تدريجيا من جزء هام باطراد من فلسطين. وبعبارات أخرى، ظل موقف منظمة التحرير الفلسطينية الرسمي مدافعاً عن إقامة دولة فلسطينية على نسبة 22% برمتها، لكن مهما كان الأمر، كان تنازلا كبيرا آخر بشأن الاعتراف بإسرائيل، على أساس الثقة بالكامل.

في حين أن كل ما قدمته منظمة التحرير الفلسطينية من أشكال دعم أولية لسيناريو الدولتين كان يشمل حق عودة اللاجئين/ات في جميع أنحاء فلسطين/إسرائيل–والذي لم يكن بالضرورة والحالة هذه متناقضا مع تعبير «من النهر إلى البحر»- قد توصف اتفاقات أوسلو بأنها المرة الأولى التي تتنازل فيها قادة منظمة التحرير الفلسطينية/فتح فعلا عن هذا الحق. وبطبيعة الحال، واصلوا تأكيد أنها كانت سياستهم، لكن اعتمدوا بالفعل على حسن نية إسرائيل بشأن مسألة كانت رفضتها دوماً، عبر اعترافهم بها في حين أن مسألة اللاجئين/ات قد أحيلت ببساطة إلى مفاوضات قادمة حول «الوضع النهائي».

وعلى هذا النحو، من يزعمون اليوم أن منظمة التحرير الفلسطينية تخلت عن فكرة «من النهر إلى البحر» باعتماد «حل» الدولتين، وأنها اليوم مجرد شعار «متطرف» أو شعار «حركة حماس»، يمجدون الاستسلام الكامل في اتفاقات أوسلو بوصفه «نموذج سلام». من المهم الإشارة إلى أن اتفاقات أوسلو لم تحظ برفض جميع الفصائل الأخرى في منظمة التحرير الفلسطينية وحسب، لكن أيضاً بمعارضة داخل فتح، حتى من قبل قادتها. ما من شك في أن الأغلبية الساحقة داخل منظمة التحرير الفلسطينية برمتها ترفض استسلام اتفاقات أوسلو، وتواصل اعتبار فلسطين بلدا ممتدا من النهر إلى البحر، مهما كان شكل مساحتها.

بالطبع، كما كان كثر يتوقعون، استفادت إسرائيل تماماً من ذلك، ورفضت حتى نقاش مسائل الوضع النهائي وملأت الضفة الغربية والقدس بمئات آلاف المستوطنين الإسرائيليين غير الشرعيين (حوالي 700000 اليوم) الذين سلبوا نصف الأراضي ويعيشون حياة الملوك حول بانتوستانات فلسطينية منفصلة ومغلقة، حيث لا تتمتع «السلطة» الفلسطينية بأية سلطة حقيقية، في حين يعيش سكان فلسطين دون حقوق في إسرائيل بلد الفصل العنصري، ويجردون باستمرار من ممتلكاتهم ويعانون من الطرد والاذلال عند حواجز التفتيش والقتل مع الإفلات من العقاب.

أدت مباشرة هذه الخيانة الإسرائيلية الكاملة والمطلقة لوعود اتفاقات أوسلو الزائفة إلى اندلاع الانتفاضة الثانية الأعنف إلى حد كبير في عام 2000، وإلى صعود حركة حماس، التي تمثل تشكلا «إسلاميا» راديكاليا خارج منظمة التحرير الفلسطينية، والتي من شأن أيديولوجيتها وممارستها (في البداية تفجيراتها الانتحارية) أن تفضي إلى تدمير رسالة السلام والتعايش التي كانت منظمة التحرير الفلسطينية تطرحها منذ عام 1969–لصالح نظام إسرائيل، التي استغلت الوضع كذريعة واهية للغاية لإعلان انعدام «شريك سلام» في فلسطين!

مسخرة «العرض السخي» في عام 2000

ينبغي هنا تناول حدث هام: ما يردده غالباً الصهاينة وأنصارهم من ادعاء مفاده أن منظمة التحرير الفلسطينية تلقت من الرئيس الأمريكي كلينتون ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك عرضا يعادل نسبة «95%» مما كانت تريده عام 2000، لكن عرفات «تخلى» عن هذا «العرض السخي»، وأشعل الانتفاضة الثانية، بدلا من ذلك.

السؤال الأول هو ما إذا كان من حق عرفات قبول نسبة «95%» مما لم يشكل سوى نسبة ٪22 وحسب من فلسطين، عندما بات نصف سكان المنطقة فلسطينيين–كما أوضح باراك–دون مطلب حق عودة ملايين اللاجئين/ات في أعقاب نكبة عام 1948. من المؤكد، من باب الإنصاف، أن أي تسوية إقليمية كان ينبغي أن تأتي من الطرف الذي يملك نسبة 78% من فلسطين المطهرة عرقيا.

ثانيا، لا تشمل نسبة 95% منطقة القدس الشرقية، أو البحر الميت، أو وادي الأردن، أو مستوطنات إسرائيل، مما يعني أنها تمثل 70% من الأراضي المحتلة، أي ما يناهز 15% من فلسطين.

التتمة في الصفحة 14